د . عصمت سيف الدولة

الطريق الى الوحدة العربية

مدخل

ان الحديث عن " الطريق الى الوحدة العربية " يعني أنه حديث مقصور على الوحدويين من العرب ، أي أنه – على وجه – حديث خاص . وللحديث الخاص مميزات يستمدها من أنه قائم على " افتراض " انه حوار بين اخوة انعدمت فيما بينهم الغربة الفكرية على الأقل . وأنهم – على الأقل أيضاً – رفاق نضال بحكم الامكان . ولهذا تكون للحديث الخاص – عادة – منطلقات مشتركة ولغة مشتركة ودلالة مشتركة للالفاظ التي يدور بها . فهو منطلق " فرضاً " من منابع فكرية واحدة إلى غاية واحدة يبحث عن الطريق اليها لينطلق عليها المتحدثون كتلة نضالية واحدة . من هنا لا يتحوط الحديث الخاص ضد سوء القصد والعسف في التأويل لأنه حديث بين أخوة فلا يغدرون ولا يدلسون ، ولا يخشى الخطأ في الاجتهاد لأنه خطاب إلى رفاق لا ينكر بعضهم على بعض حق الاسهام في سبيل مصيرهم المشترك فلا يستعلون ولا يستأثرون .

وكل هذا يبدو مفترضاً بين دعاة الوحدة من العرب ، وجملة شعارها ، الذين لا ينقصهم – فيما يزعمون – إلا معرفة الطريق الى الوحدة فيتحاورون .

غير أن ليس كل " فرض " صحيحاً في الواقع . وسنرى آية هذا فيما بعد .

يهمنا الآن أن نؤكد ان الحديث عن " الطريق إلى الوحدة العربية " غير موجه إلى أعداء الوحدة ، سواء أكان مرجع عدائهم لها انكار وجود الأمة العربية أصلاً ، أو قبولهم التجزئة ، أو الجهل لا أكثر . ومن الجاهلين من لا ينكرون وجود الأمة العربية ، ولا ينكرون أن التجزئة من صنع الاستعمار الذي يحاربونه . ولكن الفكر اللاقومي يضللهم فلا يعرفون علاقة الوجود القومي بالوحدة السياسية .

كل أولئك لا يعنينا أن نتحدث اليهم في هذا الحديث القصير .

انما غاية الحديث أن نكشف ما وراء تلك الظاهرة المفزعة القائمة بين دعاة الوحدة العربية انفسهم . انهم – فرضاً – يسلمون بوجود أمتهم العربية ، وبانتمائهم اليها ، ويسلمون بأن تجزئة وطنهم العربي الى دول ودويلات عدة يجب أن تزول ، ويستهدفون الوحدة العربية فيما يقولون وبرغم هذا كله لا يتفقون على الطريق الى تحقيقها . فلعلنا لو عرفنا لماذا يختلفون أن نعرف فيم يختلفون . وتكون تلك مقدمة لازمة لفصل القول في الطريق الى الوحدة العربية .

على اننا لن نستقصي أسباب الخلاف كلها ، وانما نتناول ما يكون الحديث فيها مجديا .

ذلك أننا نعلم أن للوحدة العربية أعداء متربصين ، وانهم يحاربونها بكل سلاح من أول البطش المادي الى آخر التخريب الفكري . ولا نجهل أن بعض ما يعانيه الوحدويون من عجز عن معرفة الطريق الى الوحدة العربية ، ثمرة حملات مدبرة لتضليلهم عمداً . وليس أسهل من أن نكشف عن أصحاب تلك الحملات الضارية وأن نهتك ما يتسترون وراءه من فكر لا قومي مهلهل ، وان ندينهم بخيانة الوحدة وتضليل أصحابها . الا أن هذا كله لن يجدي الوحدويين شيئاً ولا يتقدم بهم خطوة على الطريق الى الوحدة . واذا تمكن أعداء الوحدة من دعم التجزئة وحمايتها ولو بتضليل الوحدويين فانهم لم يخدعوا أحداً . وعلى الوحدويين أن يبحثوا عن اسباب الخديعة في صفوفهم فلا ينخدعون .

ونعلم كذلك أن الخوف من جماهير الأمة العربية المناضلة . أو محاولة اختلاس رضاها خدعة ، أو الصعود على موجاتها الثورية استغلالا ، أو الضحالة الفكرية لا شيء غيرها ، قد اقحمت على صفوف الوحدويين عديداً من الانتهازيين والمغامرين الذين يرفعون شعار الوحدة ويهتفون لها ثم لا يعنيهم أن يعرفوا الطريق إليها ، وان عرفوه طمسوه بركام من أهوائهم المريضة . ولا نجهل ان اقتحام كل هؤلاء لصفوف الوحدويين وتطفلهم عليها سبب قوي لكل هذا الخلط المضلل والضجيج الفارغ الذي يثور عند الحديث عن الطريق الى الوحدة العربية . الا أن إدانة المتطفلين لن تجدي الوحدويين شيئاً ولن تنير لهم الطريق ، وأجدى من هذا أن يعرفوا ما في موقفهم من ثغرات يقتحمها المتطفلون فيغلقونها فيهدأ الضجيج المضلل .

ونعلم كثيراً غير هذا يسهم في طمس معالم الطريق الى الوحدة أو قطعها على الذين يسيرون عليها . غير ان هذا كله ليس السبب الرئيسي لاختلاف الوحدويين على الطريق الى الوحدة العربية وانما يكمن السبب فيهم أنفسهم ، وهو الذي يمكن منهم أعداءهم فيضللونهم .

وليس من العسير ان نهتدي الى ذلك السبب داخل صفوف الوحدويين . فبعد الاتفاق على الوجود القومي كحقيقة ، والتجزئة كواقع ، والوحدة كغاية ، لا يمكن ان يختلف الوحدويون الا على أساس من منطلقاتهم الفكرية . ولما كانت الوحدة العربية هي الحل المتفق عليه للتناقض بين وحدة الوجود القومي والتعدد الاقليمي السياسي ، فإن الذين يستهدفونها ثم يختلفون في الطريق إليها لابد من أن يكونوا باحثين عنه من منطلقين متناقضين : المنطلق القومي والمنطلق الاقليمي . وكل منطلق يعبر عن وعي متميز – ومختلف – بالقومية ذاتها . ويؤثر حتماً في تصور الطريق الى الوحدة العربية ، وفي معرفته.

لهذا نرى انه لكي يكون الحديث عن " الطريق الى الوحدة العربية " مفهوماً لا بد ان يسبقه تمييز بين المنطلقين الاقليمي والقومي . وسنرى انه عندما ننتهي من تصفية المنطلق الاقليمي وكشف قصور الطريق الذي يبدأ به عن الوصول الى الوحدة العربية يكون الأمر قد أصبح واضحاً اذ يتولى المنطلق القومي

ذاته تحديد " الطريق الى الوحدة " فإذا هو " الثورة العربية " وعلى هذا سنتحدث تباعاً عن " المنطلق الاقليمي والمنطلق القومي " ، ثم عن " الطريق الى الوحدة العربية " ثم عن " الثورة العربية ".

- ١ -

المنطلق الاقليمي والمنطلق القومي

١- المنطلق الاقليمي :

الأصل في " الاقليم " انه تعبير عن مكان . وقد ينطوي على بعض التمييز الطوبوغرافي أو الجغرافي . ولكنه على أي حال لا يتضمن في حد ذاته مفهوماً اجتماعياً او سياسياً ، بل لعل استعمال كلمة " اقليم " للدلالة على مكان أن يتضمن نفياً لاختصاص المكان الذي نعنيه بأي مميز في التكوين الاجتماعي أو السياسي لمن يعيشون عليه ، والا لأسميناه أمة أو دولة ولكل منهما اقليم أو أكثر . لهذا فإن الدلالة المباشرة " للاقليم " انه غير قائم بذاته اجتماعياً أو سياسياً وانه جزء من كل .

في حدود هذا المفهوم لا ينكر احد أن الوطن العربي يضم أكثر من اقليم ، وان بعض الاقاليم تتميز عن البعض الآخر طوبوغرافياً وجغرافياً وبما تتضمنه من مصادر الثروة الاقتصادية ، كما لاينكر احد ان ذلك التمايز أو التنوع على الأصح قد يقتضي تنوعاً في أساليب الادارة والانتاج اللازمة لتنظيم الحياة في الاقاليم على أفضل ما تتيحه امكانياتها ، وسواء في دولة الوحدة أو بدونها لن يستوي نجد والعراق ادارة وتنظيماً تماماً كما ان الصحراء الغربية لا تخضع لكل النظم الادارية التي تحكم القاهرة مع انهما جزآن من دولة واحدة .

هذا أمر مسلم به في كل الدول التي يشمل وطنها أكثر من اقليم ، ولم يكن هذا قط مشكلة دستورية أو ادارية أو اقتصادية ، لا في الوطن العربي ابان وحدته السياسية ولا في الأوطان الأخرى التي لم تنكب بالتجزئة .

غير أن للاقليم في الوطن العربي دلالة خاصة فعندما نتكلم عن الاقاليم من الوطن العربي أو الاقطار نعني تلك الأجزاء من الوطن الواحد التي أرسى الاستعمار حدودها وأقام عليها دولاً فأصبحت وحدات سياسية . فالاقاليم في الوطن العربي هي الدول في أجزائه . وبعض تلك الدول لا تقوم حتى على " اقليم " بمعناه الأصيل ، فإن أهواء الاستعمار لم تكن تتفق دائماً مع الطبيعة . فجاءت الحدود خطوطاً هندسية رسمت على الخرائط فوق مكاتب المستعمرين . بهذا فقد " الاقليم " في الوطن العربي مضمونه الأصيل . ولكنه بهذا أيضاً كسب مضامين جديدة : سياسية واجتماعية وفكرية لا يستهان بقوة تأثيرها على كثير من العرب حتى الوحدويين منهم .

ذلك لأن المستعمرين – من ناحية – لم يكونوا يعبثون يوم ان اختاروا تمزيق الوطن العربي دولاً غداة احتلاله . فمع أنه طبقاً للمصالح الاقتصادية الاستعمارية لم يكن ثمة ما يبرر تقسيم مصدر واحد للمواد الخام بين حكومات عدة فهي قسمة تضاعف تكلفة الانتاج على الأقل ، ولم يكن ثمة ما يبرر تقسيم السوق العربي الى أجزاء تفصل بينها حواجز سياسية وجمركية وتفقده مرونة السوق الواحد أو تضعفها فإن الاستعمار الذي يسيطر على الكل ثم يقسمه بينه وبين نفسه اجزاء معزولة لم يكن غبياً . فقد كانت التجزئة تستهدف غاية محددة ، تعوض – في المدى الطويل – ما يفقده مؤقتاً ثم تزيد . تلك هي سلب الأمة العربية المقدرة على التحرر .. كان تفتيت الأمة العربية الى شعوب معزولة ومحصورة في داخل حدودها السياسية هو الضمان الأقوى لتبقى عاجزة عن مواجهة الوجود الاستعماري بقوة موحدة تنهي سيطرته . وكان المصدر الاساسي للقوة الموحدة هو التحام الجماهير العربية ووحدة انتمائها القومي . كانت القومية هي المنبع الذي لا ينضب من فيض القوة تستمدها الجماهير في معركة التحرر . وكان لابد من القضاء على القومية العربية ليستطيع الاستعمار أن يبقى في الوطن العربي . ولما كان التقسيم السياسي ليس كافياً بذاته لتحقيق تلك الغاية ، فقد كان حصراً لأجزاء من الأمة العربية داخل حدود مغلقة لامكان تنفيذ مخطط ذكي يستهدف القضاء على شعور الجماهير بالانتماء القومي مصدر المقدرة على التحرر . وانقلبت دول التجزئة الى مدارس ضخمة لمحاربة القومية يتولى المستعمرون انفسهم وضع برامجها . وحقول فسيحة للتجريب السياسي والاجتماعي والفكري غايته خلق كائنات حية من اشلاء أمة ممزقة وكانت تلك أكبر عملية تخريب في تاريخ الاستعمار . وقد حشد لها المستعمرون كل طاقاتهم المادية والاقتصادية والثقافية على وجه خاص واصطنعوا لها عملاء واساتذة ومعلمين وتلامذة ورصدوا حتى العروش مكافأة للمتفوقين منهم . وكان مخططهم : اختلاق مضمون اجتماعي وفكري " للاقليم " وتنميته على حساب المضامين الاجتماعية والفكرية للقومية العربية . في مواجهة وحدة اللغة تحل اللغات الأوروبية محل اللغة العربية في بعض الاقاليم ، وعندما يكون ذلك غير ممكن يدرس الجيل الجديد ارقى علومه بغير اللغة العربية ، ثم ابراز اللهجات المحلية ومحاولة اتخاذها اداة للتعبير في الأدب والفن والصحافة والاعلام ، والاشادة بها " كلغة " أكثر واقعية . وفي مواجهة وحدة الأرض اختلاق نزاع على الحدود بين دول التجزئة والزج بأبناء الأمة الواحدة وأصحاب الوطن الواحد في معارك يدافع فيها كل منهم عما يتوهم انه " وطنه " الخاص . وفي مواجهة وحدة التاريخ ، اعادة صياغة التاريخ العربي وتقسيم احداثه على الاقاليم ليبدو لكل دولة تاريخ خاص ، ونبش الملضي البعيد ورفع تراب التاريخ عن العهود القبلية لاستخراج رفات احداثها ومحاولة الباسها ثوب التراث التاريخي الاقليمي المنفصل عن التراث القومي واختلاق ابطال قوميين لأمم موهومة تحت أسماء الآشورية والفينيقية والفرعونية ... الخ .

وقد استطاع الاستعمار فعلاً أن يخلق صيغاً أقليمية من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن يربط مصير فئات كثيرة في الاقاليم بالتجزئة وجوداً وعدماً ، وان يحرك تيارا فكريا على قدر من القوة يبرر الوجود الاقليمي المستقل ويستبدله بالوجود القومي ويجتهد في هذا فلسفة أو سفسطة . كما استطاع أن يخلق موجة ثقافية حاولت افساد اللغة العربية وتشويه التاريخ العربي ، واقامة شخوص وأبطال اقليميين

وان كانت قد استخرجتهم من مقابر العهود القبلية الدارسة. وأدى كل هذا الى وجود قدر من الشعور المستقر بالانتماء الى الاقليم هو القاعدة النفسية اللازمة لنمو الولاء الاقليمي على حساب الولاء القومي .

وقد كان امتداد الزمان بالتجزئة - من ناحية أخرى- عاملاً مساعداً على أن يصل المستعمرون الى القدر الذي حققوه من نجاح، وذلك بفعل الاثر التلقائي للعزلة التي فرضت على أجزاء الوطن العربي ، واضطرار الناس في كل اقليم الى أن يلائموا بين حياتهم وبين مواقعهم المحصورة، ثم اطراد تلك الملاءمة خلال زمان غير قصير حتى أصبحت عند بعض الناس حياة سوية لا قهر فيها ولا اضطرار، أو حتى نسي بعض الناس القهر الذي فرضها فاضطرهم اليها .

وهكذا لم يعد الانتماء إلى الاقليم تحديدا لموطن الاقامة ، بل أصبح انتماء سياسيا واجتماعيا وفكريا. وأصبحت " للأقليم " مضامين سياسية واجتماعية وفكرية.

وهكذا خلق الاستعمار " الاقليمية " كنقيض "للقومية " يتحول بها الولاء من الامة الى الاقليم .

لا يعني هذا أن الاستعمار قد حقق غايته فقضى على القومية العربية، أو أن الزمان قد غير في نصف قرن ما صنعه التاريخ خلال عشرات القرون ، أبدا.. فان الامة العربية ككل لم تقبل المصير الدي أراده الاستعمار لها ، وأبقت المعارك التحررية القومية على شعلة الوعي القومي مضيئة كما أن سبق التكوين القومي- في الزمان- على العدوان الاستعماري حصن الوجود ضد فعل الزمان الذي يتجه الى المستقبل دائما فلا يقوى على أن يرتد الى الماضي فيلغيه. كان التكوين القومي قد اكتمل قبل أن تفرض التجزئة وأصبح مستحيلاً اعادة الامة الى أطوار من التكوين الاجتماعي تجاوزتها فعلاً . غير أن فشل الاستعمار في القضاء على القومية العربية يرجع الى ثلاثة عوامل أساسية :

اولها: ان المستعمرين كانوا مستعلين فبعيدين فمعزولين دائما عن كتلة الجماهيرالبسيطة الى تكون الامة العربية ولا تملك شيئا تعتز به أكثر من انتمائها القومي . أكثرمن عروبتها. ولما كانت هذه الجماهير ذاتها هي موضوع الاستغلال الاستعماري فإنها لم تثق في المستعمرين قط ورفضت دائماً – سلباً وايجاباً – أن تقبل دروس الاقليمية من مستغليها . كانت تعرف من ممارسة الحياة ذاتها أن الاستعمار عدوها فتدين كل ما يفعله المستعمرون جملة سواء كان ذا مضمون سياسي أو اجتماعي أو فكري أو حتى تعليمي . لهذا بقيت تلك الكتلة العظيمة من الجماهير العربية على صيغتها القومية التي صنعها التاريخ ولم يستطع الاستعمار ابدا أن يعيد صياغتها. واذا كانت قد فقدت بهذا بعض فرص التعلم والثقافة فقد ظلت محتفظة بقوميتها العربية نقية بالغة النقاء. هذا بينما شوهت الاقليمية كثيرا من المثقفين .

العامل الثاني : هو طبيعة التكوين القومي العربي . ذلك ان الامة العربية تتميز بأنها دخلت مرحلة التكوين القومي ونمت حتى اكتملت أمة في ظل الاسلام و الحضارة الاسلامية . من الاسلام اكتسبت وحدة اللغة . وخلال المعارك التي خاضتها في سبيل رسالة الاسلام أو دفاعا عنها كونت أمجد مراحل تاريخها. وبالدولة الاسلامية تحقق لها الاستقرار الطويل الكافي لتكوين حضارتها العربية وبذلك كان الدين بعض نسيج هذه الامة . وكان الاستعمار أضعف بكثير من أن يمزق هذا النسيج المقدس . فحفظت المناعة الدينية الامة العربية من التخريب الاستعماري . وكما أسهم الدين في بناء الامة العربية أسهم في الحفاظ عليها. لهذا ليس غريبا أن أحداً من المناضلين ضد الاستعمار أو من المستعمرين أنفسهم ، لم يفرق بين الاسلام والعروبة في مرحلة الكفاح من أجل التحرر، فكان العرب يدافعون عن وجودهم باسم الاسلام في كثير من الاوقات، وكان المستعمرون يسمون المناضلين العرب بالمسلمين في بعض الاقاليم .

العامل الثالث : هو ما تتضمنه الاقليمية بحكم طبيعتها من عجز عن تحقيق ما تريده الشعوب في الاقاليم . ولقد كان فشل النضال الاقليمي المعزول في الاقاليم دليلا حاسما من الممارسة الفعلية على ادانة الاقليمية. وبالرغم من عشرات الثورات التي لم تتوقف قط في أجزاء الوطن العربي، لم يحدث قط أن استطاعت ثورة أقليمية ان تحرر اقليمها من الاستعمار بعيدا عن الدعم العربي القومي . وخلال الثورات التحررية بوجه خاص كانت الحدود السياسية تكشف عن طبيعتها الحقيقية ، فإذا هي أسوار سجن الشعب وليست حدود سيادته . وكان قاع الفشل سنة ١٩٤٨ عندما اختار سجان فلسطين البريطاني أن يتخلى عن دوره لغيره ، فلم تستطع الحكومات الاقليمية مجتمعة حماية الشعب العربي هناك من طغمة الصهاينة السفاحين . وكان كل ذلك طبيعياً تماماً لأن الاقليمية عجز وقيود ولا يمكن للعاجزين في الاغلال أن يحرروا أحداً .

ولما أن اقترنت الاقليمية بالعجز عن التحرر ظلت القومية عنوان الحرية .

وبالرغم من عديد الحكومات والنظم والمحاولات الفنية . وبالرغم من امكانيات الرخاء المتاحة ، لم تستطع أية حكومة اقليمية في أية دولة في الوطن العربي أن تحقق التقدم والرخاء في اقليمها . حتى عندما انشقت الأرض عن بحور من البترول لم تخلقه الحكومات الاقليمية . بل كانت عاجزة – بحكم اقليميتها – عن اكتشافه الى أن اكتشف لها ، تولت العقلية الاقليمية الضيقة والغبية مهمة تبذير تلك الثروة القومية . اما الدول التي استطاعت بعض التقدم فقد كان تقدمها مرتبطاً بمتطلبات الاقتصاد الاستعماري كأي ذيل يجره صاحبه ، وكانت حصيلة الرخاء فيها تذهب الى فئة خاصة من سماسرة وعملاء المستعمرين ويبقى الشعب ضحية التخلف والاستغلال . والدول التي تحاول الكفاية والعدل معاً تعاني من مرارة العجز عن توفير كل ما تتطلبه مخططاتها الطموحة ، ويبحثون في الأرض الجدباء عن موقع لقدم بشر ، والأرض الخصيبة في الوطن العربي لا تجد بشراً تمنحهم خيرها الوفير . وهكذا كانت التجزئة دائماً معوقاً للتقدم .

ولما أن اقترنت الاقليمية بالعجز عن التقدم ظلت القومية عنوان التقدمية .

اذن فقد خلق الاستعمار"الاقليمية" ولكنه لم يقض على " القومية " .

وعندما انحسر الاستعمار عن كثير من اجزاء الوطن العربي لم يأخذ معه ربيبته " الاقليمية " . فغادر جنده أرض العروبة وبقي عليها الاقليميون . فلما طرحت مشكلة التجزئة وضرورة حلها بالوحدة العربية كتصفية نهائية لآثار الاستعمار ، انعكست " الاقليمية " على موقف الاقليميين من الوحدة .

الاقليمية والاقليميون:

الاقليمية كخلاصة تعني :

١- الوعي بأن الاقليم تكوين اجتماعي قائم بذاته ومستقل عن التكوين القومي فهو حقيقة اجتماعية صالحة لتكوين وحدة سياسية مستقلة. وبالتالي فان الدولة الخاصة بالاقليم ضرورة لادارة المصالح الاقليمية وحمايتها.

٢- الوعي بأن المجتمع الاقليمي بحكم تكوينه المتميز يطرح مشكلات متميزة تتطلب حلولا متميزة تحددها ظروف الاقليم الخاصة. وبالتالي فان حل المشكلات في الاقليم يجب أن يكون طبقا لامكانياته الخاصة وعلى ضوء مصيره الخاص .

٣- ان استقلال الظروف الخاصة بالاقليم من حيث نوع المشكلات التي تطرحها وما تتيحه من امكانيات ووحدة الغاية الاقليمية يعني أنه وحدة القادر على حلها. وبالتالي فإن مشكلات الافراد فيه ومشكلاته ككل لا يمكن أن تجد حلها السليم الا في حدوده طبقا لامكانياته في اتجاه مصيره.

٤- ان الامة العربية لم توجد قط ولم تكن لها يوما دولة واحدة بل ان بعض الامم (الامة المصرية مثلا) اقدم من العرب تاريخا وحضارة ولا يقدح في هذا أن لغتها عربية فالمعروف أن الفتح الاسلامي قد فرض اللغة العربية ولكنه لم يلغ وجودها القومي العريق . وبالتالي فان ما يسمى القومية العربية هي حركة سياسية اقتضتها مرحلة الكفاح ضد الاستعمار في منطقة " الشرق الاوسط " وبهزيمة الاستعمار تستنفد أغراضها وتزول وتبقى للدول بعد التحرر ذاتيتها .

٥- ان مقتضيات المعارك المرحلية لا يجوز ان تنسينا ان الولاء أولا وأخيرا للوطن (الاقليم). وبالتالي فحيثما يكون التعاون او التضامن أو التحالف.. مع دول المنطقة غير متفق مع المصالح الوطنية تكون الاولوية لتلك المصالح .

هذه هي خلاصة الاقليمية .

وبالرغم من أن قليلاً من الاقليميين ممن توافرت لهم الجرأة الكافية لإعلان صيغتها ، فإنه من اليسير أن نرى طابعها على كثير من الاجتهادات الفكرية والأدبية والفنية ، وفي التحركات السياسية وتصور البناء الاجتماعي الذي تدعو اليه بعض الفئات التي تزعم التقدمية في ظل الاقليمية . أي اننا نستطيع أن نتبين معالم الاقليمية ومضامينها من سلوك ومواقف الاقليميين انفسهم . غير ان وعي الاقليميين انفسهم بالاقليمية ليس على قدر واحد من العمق والوضوح . ويبدو هذا من مواقفهم من التجزئة والوحدة .

ليس الاقليميون سواء في موقفهم من التجزئة والوحدة بعد التحرر. فتحت ضغط المد الوحدوي الصاعد ، تميزوا بمقدار نجاح الاستعمار في صياغتهم أي بمقدار ما سلبهم من وعي قومي .

فالذين كانت صياغتهم الاقليمية قد تمت قبلوا التجزئة نهائياً وفقدوا بذلك ولاءهم القومي للأمة العربية وانطلقوا يفكرون على ضوء ولائهم لدولهم ويسمون هذا في بعض الأوقات وطنية ، ويبذلون الجهد حفاظاً على التجزئة ودفاعاً عن ذات المواقع التي وضعهم فيها المستعمرون . ولما كانت الوحدة العربية تعني الغاء التجزئة فإنهم يحاربون الوحدة العربية صراحة ويستخدمون في سبيل هذا أسلحة عدة . من هذه الاسلحة تمجيد المضامين التاريخية والثقافية والفكرية للاقليمية ورفع شعارات الوطنية (الاقليمية) . ومنها اختلاق تناقضات موهومة بين مصالح الجماهير العربية في الأقاليم استغلالاً لما يقتضيه النضال القومي من تضحيات أو ما يسببه تحطيم الدولة الاقليمية من خسائر . ومنها ايهام الجماهير الكادحة والمقهورة في الاقاليم بأن الدولة الاقليمية راغبة وقادرة على تحقيق حياة الرخاء والحرية بدون حاجة الى الوحدة العربية ، بل تكون أكثر قدرة على تحقيقها لو انها وفرت جهودها فكفت عن الانشغال بما لا يعنيها وركزتها في البناء الاجتماعي على أرض الوطن (الاقليمي) . وأخيراً ، منها ، وأخطرها مهاجمة القومية عامة وتشويهها بنسبة ما قامت به الدول الاستعمارية في أوروبا الى القومية وليس إلى الرأسمالية ، والتدليل بهذا على أن القومية – عامة – ابتكار برجوازي مستغل وأن الحركات القومية استغلال برجوازي لجماهير الشعب واشغال لها عن مصالحها الطبقية للدفع بها في مغامرات بحثاً عن الأسواق الجديدة . وطبيعي انهم لا يقولون هذا اجتهاداً فكرياً – فإنهم ليسوا في الغالب جهلة إلى هذا الحد – ولكنهم يقولون بوعي هادف ، اذ لن يكون عسيراً اذا ما أدينت القومية عامة أن تدان القومية العربية ، وعندئذ تفقد الوحدة العربية المبرر العقائدي للدعوة اليها .

هؤلاء هم أعداء الوحدة العربية الذين قلنا اننا لا نتحدث اليهم هنا ، وهم على أي حال – وبرغم الضجيج الذي يحدثونه – قلة تافهة .

أما الكثرة الغالبة من الاقليميين فهم أولئك الذين لم يبقوا على أصلهم القومي خالصاً ، ولم تكتمل صفتهم الاقليمية تشويهاً ، فاختلطت الأمور في وعيهم فهم غير قادرين على ادراك التناقض بين

القومية والاقليمية فاحتفظوا بقدر من الولاء للاثنتين معاً . وأصبح لهم بهذا موقف خاص من التجزئة والوحدة . فهم يقبلون التجزئة كواقع ولا ينكرون الوحدة كغاية . ولما كانوا يعيشون في واقع التجزئة ويقبلون ويتمسكون به ولاء اقليمياً لدولتهم الاقليمية ، وكانوا في الوقت ذاته يتطلعون الى الوحدة كمستقبل يرجونه ويعلقون ولاءهم القومي على تحقيقه ، فإن القدر المتيقن من ولائهم يكون لدولة الاقليم . فهم يبدأون من التسليم بالاقليمية في تصورهم للوحدة ، فيأتي تصورهم للوحدة العربية تصوراً اقليمياً ، وعندما يتصورون الطريق اليها يتصورونه اقليمياً ايضاً .

ذلك ما أسميناه المنطلق الاقليمي الى الوحدة .

التصور الاقليمي للطريق الى الوحدة :

من المستحيل أن نهتدي الى تصور اقليمي واحد للطريق الى الوحدة العربية . فالاقليمية أصلاً تنفي الوحدة . والتصور الاقليمي للوحدة تناقض لا يستقيم الا عند الذين لم ينضج وعيهم القومي ولا وعيهم الاقليمي فهم غير قوميين خالصين وغير اقليميين خالصين . وهم اولئك الذين نتحدث اليهم هنا ونتحدث عنهم لأننا نعلم انهم لا بد من ان ينتهوا إلى حالة من الوضوح الفكري تنهي القلق الذي يفتك بأفكارهم ويسم مواقفهم بالتناقض والتخبط ويؤدي بهم دائماً الى الفشل . ولما كنا نؤمن بأن الاقليمية قد تسربت الى اذهانهم كطارىء قلق غير مستقر فنحن على يقين من أن الحديث اليهم وتحريضهم على ان يعيدوا النظر في مواقفهم يساعدهم على أن يتحرروا من الأقليمية .

لهذا لم نقل الطريق الاقليمي الى الوحدة العربية لأننا نعلم أن مثل هذا الطريق غير موجود .

وقلنا التصور الاقليمي للطريق الى الوحدة لأن ثمة تصورات اقليمية للطريق الى الوحدة . ومع اننا نعلم انها تصورات خاطئة ووهمية ، فإننا نناقشها ليكتشف اصحابها خطأها . وهم لا شك قادرون على هذا بقدر ما تبقى لديهم من وعي قومي وأصالة عربية . ولما كانوا لا يستوون جميعاً في قدر معين من الوعي القومي ، فإن لكل منهم تصوراً خاصاً للطريق الى الوحدة العربية.

هذا أول أسباب الخلط العجيب الذي يشيع في الاحاديث عن الطربق الى الوحدة العربية ، حيث يقذف كل " اقليمي- وحدوي " ، بتصوراته الشخصية ومشروعاته الذاتية لتحقيق الوحدة، فلا يفعل الا ان يثير الاضطراب في صفوف الوحدويين .

وثمة سبب آخر :

" فالاقليمية- الوحدوية " ، ليست عقائدية، بمعنى أنه لا يتوافر لها النقاء القومي لتكون عقيدة قومية ، ولم يتوافر لها التكامل الفكري الاقليمي لتكون عقيدة وطنية (اقليمية) لهذا فكل الاقليميين غير عقائديين في تصورهم للوحدة العربية والطريق اليها. ويترتب على هذا أمران: الاول أن ليس " للوحدويين- الاقليميين " خط فكري متميز يمكن أن يلزمهم تصوراً فكرياً واحداً للطريق الى الوحدة العربية . لهذا قد يجتمعون على الوحدة ولكنهم يختلفون حتما في الطريق اليها. الامر الثاني ان عدم الالتزام العقائدي في الموقف " الوحدوي- الاقليمي " يسمح بأن ينضم اليه أو يتسلل- وهو أصح- عديد من ذوي العقائد اللاقومية أي من أعداء الوحدة . لأن الملتزمين بعقائد لا قومية ، أعداء الوحدة ، يعلمون – كما نعلم نحن – أن ثمة معركة كبيرة وصراعاً مريراً بين صفوف " الوحدويين – الاقليميين " ، وفي رؤوسهم ، وان هذا الصراع لابد من أن يصفى لحساب الوحدة أو لحساب التجزئة . فيتسلل اعداء الوحدة الى ساحة الصراع محاولين أن يحسموا المعركة لصالحهم في الصفوف وفي الرؤوس معاً . وسيلتهم الى هذا تركيز الاهتمام على المشكلات الاقليمية وايهام الناس بمقدرة الاقليم منفرداً على النصر والتقدم ، والتهوين من شان القضايا القومية والتهويل من مخاطر الطريق الى الوحدة العربية والمبالغة في التضحيات التي يقتضيها ومن ثم الدعوة إلى التأني في تحقيق الوحدة حتى تأتي وحدة مدروسة أو على مراحل .. الخ ، ثم - وهذا مهم – الدعوة لطرق الى الوحدة العربية هم أنفسهم أول من يعلم أنها مسدودة أو مستحيلة . ويتركون للفشل في الوصول الى الوحدة من مسالكهم الخبيثة مهمة الفتك بالوعي القومي وإشاعة اليأس في صفوف الوحدويين .

وتكثر الطرق بما يضاف إليها من طرق ضالة عمداً .

وأخيراً فإن تصورات الطرق الى الوحدة العربية من منطلق اقليمي لا بد من ان تتعدد بتعدد الاقاليم بحكم التجزئة ذاتها . وكل ينطلق من اقليميته الخاصة . بل لعل شيخاً ما مشغول الآن بتخطيط طريق خاص الى الوحدة العربية على رمال امارته بأصبع مغموس في البترول . ولم لا ؟ انها الاقليمية التي لا يستطيع اصحابها في الاقاليم ذات الملايين من البشر أن ينكروها على أي أمير ذي امارة .

كل هذا، وأسباب أخرى، أدت الى أن اصبح الحديث عن الوحدة العربية، وعن الطريق اليها، كحوار في برج بابل ، فلا يفهم أحد ما يقول الاخرون، ذلك لأن كثيرا من الذين يتحدثون عن الوحدة يعبرون عن أحلامهم الخاصة ، وكثيرا من الذين يرسمون الطرق اليها يجسدون تصوراتهم الشخصية فلا يهتدي أحد منهم الى الطريق .

وهكذا يزيد عدد التصورات للطريق الى الوحدة الذي يبدأ من منطلق اقليمي، وكذلك تخرب الاقليمية العقول و تبدد الجهود وتمزق الصفوف وتطمس معالم الطريق الى الوحدة العربية.

غير انه مهما تعددت تصورات الطريق الى الوحدة العربية من المنطلق الاقليمي فانها تشترك في امرين : أولهما هو اعتمادها على " التجرئة " لتحقيق " الوحدة " ، سواء أكان الطريق الذي تتصوره طريقاً سياسياً رسمياً (التقاء الدول الاقليمية) أو جماهيرياً (التقاء المنظمات الجماهيرية الاقليمية) أو اجتماعياً (التقاء النظم الداخلية في الاقاليم) .

وثاني الأمرين هو أنه تصورات عقيمة لطرق فاشلة .

فلتسقط الاقليمية :

ليس هذا نداء حماسياً أيها الاخوة الوحدويون الواقفون على منطلقات اقليمية، بل انه اعلان حكم باعدام الفشل. وبهدوء نعرف معا لماذا تساوي الاقليمية الفشل لا تزيد، ولماذا يكون المنطلق الاقليمي الى الوحدة العربية جهداً ضائعاً على طريق مسدود .

ولنبدأ بمجموعة الطرق المخصصة للحكومات الاقليمية. الطرق الرسمية .

يقال هنا أن الطريق الى الوحدة العربية يبدأ باشاعة جو من التفاهم والصداقة " الأخوية " بين الحكومات العربية بكل ما يقتضيه هذا من كف عن تدخل إحداها في الشؤون الداخلية للأخريات ، بل وحمايتها ضد تدبير الفتن والمؤامرات والتهجمات التي لا " تليق " . وفي جو التفاهم هذا تتقارب الحكومات العربية لتتشاور وتتفق على مواقف واحدة بالنسبة الى القضايا المشتركة . ثم تنتظم هذه الصلات والالتقاءات وتطرد وتمتد الى ميادين الاقتصاد والاجتماع ، ورويداً رويداً ، ومن خلال ممارسة الحكومات لوظائفها بروح من الود والتسامح تتفق على تحقيق الوحدة فتحققها.

وهو طريق مغرٍ أيضاً لأنه يبدو سهلاً .

وهو في الاصل طريق الجامعة العربية، ولكنه اتخذ صيغا أخرى أشهرها وضوحا مؤتمرات القمة ، وعنوانه وحدة الصف.

مجرد الاطلاع على ميثاق الجامعة العربية ، وتاريخها، يكشف عن نهاية هذا الطريق . وقد نجد في نهاية الطريق أشياء كثيرة لا بأس فيها خاصة في ميدان توحيد المواقف في المنظمات الدولية، ومعركة الاعلام ضد الصهيونية، ولكن المستحيل حقا أن نجد الوحدة العربية في نهاية الطريق.

لماذا ؟

لان الدول الاقليمية ليست أسماء على ورق، بل هي اجهزة كاملة ومعقدة فيها رؤساء دول، وملوك، وحكومات، ورؤساء وزارات ، ووزراء، وقادة جيوش، وقادة شرطة، ومجموعة من كبار الموظفين والبيروقراطيين ، وفئات ضخمة من الناس يرتزقون من الحكم ، ويكسبون من ورائه ويسخرون في بعض الأوقات لحماية مصالحهم وتنميتها ، أو لحمايتهم انفسهم من الشعوب ذاتها . كل هذا الجهاز المركب ، الذي يسمى الدولة ، وصل أفراده الى مواقعهم فيه ضمن اطار شرعي قاعدته الدستور الذي يحدد أسس الدولة وحدود اقليمها ثم القوانين التي تنظم الحقوق والالتزامات فتحدد لكل شخص المجال المباح لنشاطه والمجال الممنوع ، وتؤكد هذا بالجزاء الرادع على مخالفتها ، ثم اللوائح والقرارات والأوامر الإدارية .. الخ ، أو ما يسمى النظام القانوني في دولة الاقليم . وهو ليس نظاماً اعتباطياً انما ينطوي على مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية ، غايته أن يحميها بحيث ان " أي " تصرف في أي من تلك المجالات لا يتسق وأحكام النظام القانوني للاقليم يعتبر – على الأقل – غير مشروع ، فلا يلزم الحكومة وقد يفقد صاحبه مركزه في الدولة . هذا من الناحية العامة . ومن الناحية الخاصة فإن المواقع التي يشغلها هؤلاء الذين نسميهم – ككل – الحكومة لا تعبر عن امتيازات شرفية فحسب بل هي رواتب وسلطات ونوع متميز وممتاز من الحياة المفعمة برخاء لا يحلم به القابعون في مواقعهم من عامة الشعب .

والمطلوب من هؤلاء أن يحققوا الوحدة .

اي مطلوب منهم أولا أن يؤمنوا بأن كل النظام القانوني الذي يمثلونه مند أن صعد بهم الى مراكزهم نظام غير مشروع يجب ان يلغى . ومطلوب منهم ثانياً أن يتصرفوا- وهم في مواقعهم- طبقا لايمانهم هذا فيخرقون الدستور ويخالفون القانون ويعصون الاوامر. ومطلوب منهم ثالثا ان يتنازلوا عن عروشهم ورئاساتهم وقياداتهم وان يضعوا انفسهم كأشخاص عاديين تحت تصرف دولة الوحدة. ومطلوب منهم رابعا ان يفقدوا رواتبهم وسلطاتهم وامتيازاتهم ومكاسبهم – المشروعة وغير المشروعة – وان يهجروا الرخاء الذي يعيشون فيه مع زوجاتهم – وهل تسمح الزوجات ؟ - ليقبلوا أن يعيشوا مع الشعب حياته الجافة . ومطلوب منهم خامساً أن يتمردوا على القوى الاجتماعية المستغلة التي نشأت ونمت على استغلال الشعب في ظل دولة التجزئة وحمايتها وكانت دولة التجزئة لها ستاراً وحماية .

مطلوب ان يفعلوا كل هذا ليحققوا الوحدة العربية .

اليست الوحدة اذن شيئا مخيفا. انها تبدو طامة كبرى .

ومع هذا فمطلوب منهم- اخيراً- ان يتفقوا هم أنفسهم عى طريق الالتقاء والتقارب والتفاهم .. الخ، على تحقيق الوحدة. شيء غريب لا يتصوره الا الفاشلون .

قد يوجد رئيس دولة أو رئيس وزراء، أو غيرهما، يقبل التخلي عن مكانه ليصبح بطلا وحدويا، خاصة اذا كان في مأزق لا يعرف كيف يخرج منه مثلما فعل شكري القوتلي سنة ١٩٥٨، ولكن الدول لا تحركها أمزجة الرؤساء ولا يقودها حسن النية. فبالرغم من كل ما يقال ويعلن، وبالرغم من حسن النية حتى لو كان موجودا، فان الذي يتحقق فعلا من سياسة الدولة هو ذلك القدر الذي لا يتعارض مع كتلة المصالح التي يمثلها الجهاز الحاكم . وبالرغم من السياسات المعلنة ولو في وثائق دستورية فان الجهاز الحكومي الاقليمي (اداة الدولة الاقليمية) الذي في يده السلطات الحقيقية قادر على ان يعرف الاسرار وان يتكلم ، وان يختلق العقبات ، وان يتآمر، ويناور، ويضلل ، ويخرب اذا لزم الأمر، وهو يفعل اي شيء الا أن تزول دولته، الا أن تتحقق الوحدة العربية. وتبقى مشروعات الوحدة الرسمية حبراً على ورق، وتسحق النوايا الوحدوية الحسنة تحت الثقل الكثيف للمصالح التي تمثلها، وتجسدها، وتحميها، دولة الاقليم .

ان جهاز الحكم في أية دولة عربية اقليمية لا يمكن أن يقبل الوحدة العربية الا اذا حققت له أمرين يستحيل أن يجتمعا معا : أولهما : الاحتفاظ بالمصالح التي كسبها في ظل التجزئة واولها سلطة الحكم . ثانيهما : مزيد من الكسب من خلال الوحدة . وقد يلتقي ممثلو الدول أو الحكومات الاقليمية تحت لواء التفاهم والتقارب والتضامن .. الخ ، وباسم الوحدة في كثير من الاوقات، ليجربوا الاتفاق على ان يأخذ كل واحد من الاخر شيئا ولا يعطيه ، ويمهدون للصفقة بمبادلات صغيرة، وعندما يصلون الى البضاعة الاساسية ، الوحدة ، لا يتفقون، لان كلاً منهم يريدها لنفسه بدون مقابل . ولانهم يخشون أن ينكشف السبب الحقيقي للخلاف فيتهمهم الشعب العربي بالانتهازية مثلاً فانهم يسترون فشلهم ببيانات عريضة عن القومية والوحدة العربية والوطن السليب.. الخ . ينشرونها في قاعات المآدب الحافلة بالغذاء والنفاق معا.

أليس طريقا مسدودا.

لنضرب مثلا غير الجامعة العربية، ولنراجع تاريخ الوحدة بين سورية ومصر وانفصالهما لنعرف كيف كان بعض الحماس للوحدة يخفي وراءه التطلع الى مراكز الحكم في الجمهورية العربية المتحدة فكثر الوحدويون . ولما لم تتسع دولة الوحدة الوليدة لكل الطامعين في مواقع السلطة ادينت الوحدة وتآمرت طغمة الموظفين السابقين والمستوظفين على الوحدة وحققوا الانفصال. وكشفت مباحثات الوحدة الثلاثية سنة ١٩٦٣ اسبابا عحبية للانفصال وللقعود عن سحقه ، كانت كلها تدور في محور التسريحات والتعيينات واحتلال المواقع الحساسة وغير الحساسة في جهاز الحكم ، وبعد هذا يقال ان دولة التجزئة قادرة على ان تلغي وجودها، وان ذلك هو الطريق الى الوحدة العربية .

ثمة تصور آخر لطريق يبدأ من ذات المنطلق الاقليمي .

ذلك هو الطريق الذي يتصوره الذين في غير مواقع السلطة في الاقاليم ، الذين يعلنون أن طريق الدول الاقليمية (الطريق الرسمي) مسدود، وأن العمل الجماهيري من خلال الاحزاب او المنظمات الاقليمية هو الطريق المفتوح الى الوحدة . ويسمون هذا في بعض الاوقات التقاء القوى، أو التقاء الحركات، او التقاء الثورات.. الخ . و يحددون مهمة الوحدويين بأنها استقطاب الجماهير في كل أقليم ، وتنظيمها حزبا اقليميا باسم الوحدة، وقيادتها ضد دولة التجزئة والاستيلاء على السلطة في الاقليم ... ثم تحقيق الوحدة.

كيف ؟ ومع من؟

فلنفترض ان غاية حزب ما، او منظمة اقليمية ما أن تحقق الوحدة فعلاً ، وان قيادتها مخلصة وابعد ما تكون عن استغلال الوحدة للوصول الى الحكم لا اكثر، ولنبدأ من لحظة استيلاء حزب من هذه الاحزاب، او منظمة، على السلطة في اقليمها، وبعد البيانات الاولى مرتبة حسب ارقامها، و عزف الموسيقى العسكرية ونشيد "الله اكبر" اجتمع القادة في مبنى الاركان او في مقر القيادة الحزبية ليروا كيف يوفون بوعدهم للجماهير. كيف يحققون الوحدة . أولاً : عليهم أن يختاروا " دولة " تتم الوحدة معها . عندئذ تفاجأ الدولة المعنية بطلب الاذن لطائرة تقل قيادة الثورة بدخول اقليمها بدون تسمية لهذه القيادة حرصا على سلامتها، فتأذن، وتجتهد في اعداد اجراءات الضيافة طبقا للقواعد المقررة لاستقبال رؤساء الدول . ويلتقي الطرفان في احد القصور على مائدة مستديرة او مربعة. فما الذي يحدث؟

يقدم الوافدون أنفسهم بأنهم ممثلو كذا . وكذا هذه دولة اقليمية . وهنا فقط يكتشف اصحاب الطريق الجماهيري الى الوحدة انهم بمجرد النصر دمغتهم الاقليمية فأصبحوا تجسيدا لدولة التجزئة وان ما يدور ليس الا صيغة مكررة للطريق الرسمي الذي ادانوه كثيراً .

ولا يسمح الكرم العربي عادة باحراج الضيوف فتترك لهم الفرصة كاملة لتفريغ حماسهم في حديث صاخب . ثم يبدأ الحديث الجاد. ان الوحدة مطلب عربي مقبول دائما ونحن على استعداد لانجازها فوراً ، ولكنا من ناحية أخرى لا نريد وحدة قابلة للانفصام حتى لا يصدم الشعب العربي في آماله القومية . وهذا يقتضي أن نكون على اتفاق فيما يجب ان تكون عليه دولة الوحدة من شكل ومضمون ، لأن الأمر – كما ترون – ان لنا دولة مستقرة على حدودها ، منضبطة على قوانينها ، رسمت مخططات تقدمها في حدود الامكانيات المتاحة في اقليمها ، بقصد تحقيق غايات اجتماعية واقتصادية محددة التزمت الحكومة بانجازها في مواجهة شعبها . ونحن لا نتشبث بكل هذا بل نضع تحت نظركم – ايها الاخوة – ان الوحدة تقتضي قدراً من الاتفاق الفكري بين الذين يتصدون لتحقيقها على ما يجب ان تكون عليه الدولة كتنظيم سياسي ، والى اين توجه طاقاتها المادية والبشرية ، وذلك – كما لا يخفى عليكم - لازم لاعادة النظر في النظام كله وتعديل خططه واعادة ترتيب الاولويات واعادة تقسيم الامكانيات .. الخ . وكل هذا غير ممكن

الا إذا تأكدنا أولاً من اننا متفقون في مفهوم الدولة ومفهوم الثورة ومفهوم الحرية ومفهوم الاشتراكية ... الخ . لانكم – ايها الاخوة – وهذا يقال عادة – قد نظمتم الجماهير – أو الجند – وتوليتم قيادتها واستطعتم الاستيلاء على السلطة في سرية تامة . وهذا مفهوم . غير ان أحد نتائجه التي يجب ان تكون مفهومة اننا لم نكن نعرفكم . والذي نريد ان نفهمه منكم هو ما علاقة الوحدة باستيلائكم على السلطة في اقليمكم ، وكيف يمكن ان نلغي وجودنا المستقل لمجرد أنكم استطعتم ان تسقطوا الحكم هناك .

باختصار من انتم حتى تتم الوحدة معكم ؟

وهذا قول جاد لا هزل فيه .

قد لا تصل المكاشفة الى هذا الحد، وقد تبذل جهود في محاورات غايتها أن نحقق الوحدة الفكرية في بضعة أيام والوحدة النضالية في بضعة سهرات، تعويضا عن الغربة الكاملة في الوقت الذي فات. وعندما يبدأ الحوار حول الطريق الى الوحدة يبدو واضحاً للطرفين أنهم لا يزالون غرباء في فهم مضمون الوحدة وشكلها والطريق اليها . واقصى ما يستطيعه الاخلاص في هذا الوقت أن يعطي الطرفان لأنفسهم فرصة يتم فيها مزيد من الحوار والالتقاء والمفاوضة . وتكون هذه الفرصة كافية لينمو الفشل حتى يقضي على أمل الوحدة ، أن تباشر الاقليمية فعلها المدمر طول فترة انتظار الوحدة . وينام الثوار ويستيقظون ليفتشوا الحدود ، ويستقبلوا السفراء ، ويراجعوا الدستور ، ويعيدوا صياغة القوانين ، ويقدموا للشعب بعض المكاسب ليصبر ... الخ وقبل ان تنتهي الفترة المحددة تكون الاقليمية قد امتصت طاقاتهم الوحدوية ، فأصبحوا صورة أخرى من الذين اسقطوهم .

أليس طريقاً مسدوداً ؟ فلنراجع مباحثات الوحدة الثلاثية سنة ١٩٦٣ وما بعدها من أحداث .

بلى فلنجرب صيغة أخرى . الطريق هذه المرة ليس التقاء ثورة بدولة ، ولكن التقاء ثورات فليكن . ولكن كيف يحدث هذا عملاً ؟ ان التقاء الثورات يعني تعدد الثورات . والتعدد هنا اقليمي طبعاً . ومعنى هذا تعدد المنظمات الثورية . ومعناه تعدد القيادات . ثم تأتي اللحظة الحاسمة ، فتستولي الثورات على السلطة في أكثر من اقليم في وقت واحد وهو فرض خيالي لانعدام وحدة القيادة ووحدة التنظيم ووحدة العمل الثوري فتصبح دولاً اقليمية ولو كانت ثورية . وان سبقت احداها الأخرى ، ستأتي الثورة المتخلفة يوم انتصارها فتجد نفسها تخاطب دولة .

ان قلنا أنه طريق مسدود قد يقال أنه عنت لا يقيم وزناً للسمة الثورية المضافة ، وان التقاء الثورات يعني انه ذو مضمون فكري مشترك تم الالتقاء عليه خلال الاعداد الثوري للمنظمات الاقليمية ، والتقاء قياداتها في مؤتمرات عدة ، ومن خلال تبادل النشرات التثقيفية . لو صح هذا فيم كان اذن تعدد المنظمات

الثورية ، واذا كان لهذا علة في التجزئة فكيف تتعدد القيادة . ان الالتقاء الفكري الثوري القومي يعني تحرير اقليمين في وقت واحد بضربة واحدة وجماهير واحدة وقيادة واحدة طبقاً لخطة واحدة . لأن التجزئة فاصل بين اقليمين على الأقل . فكيف يمكن أن يتم هذا والتجزئة منعكسة وممثلة في التنظيم والقيادة والثورة . كيف يمكن أن تتعدد الثورات الوحدوية وهو ما يحاول أن يخفيه شعار التقاء الثورات . إن الوحدة لا يمكن أن تتم الا بين دولتين أو أكثر ، فهي هدف ثوري واحد يتحقق بعمل ثوري واحد في الاقليمين تقوم به منظمة جماهيرية واحدة ، ذات قيادة واحدة ، ان هذا هو أقل قدر متطلب في أية ثورة وحدوية وعندما يقال ان الطريق الى الوحدة هو التقاء الثورات الاقليمية ، فهذا يعني انها ثورات متعددة ، قد تكون ملتقية على أكثر من مضمون فكري ، ولكنها بالقطع غير ملتقية على مفهوم مشترك للوحدة والطريق اليها ، أي ان التقاءها لا يغير من الأمر شيئاً ويبقى الطريق الى الوحدة مسدوداً بالاقليمية .

والآن طريق القوة الذاتية .

كخلاصة لخبرة طويلة بمناورات السياسة الدولية ، ونتيجة لمعاناة حقيقية من الصراع الدولي الذي يضغط بقوة على الدول النامية ، انطلق من القاهرة نداء الاعتماد على القوة العربية الذاتية . وقيل للعرب في وضوح قاطع ان الطريق الى غاياتهم العظيمة هو قوتهم الذاتية لاشيء غيرها .

ومع أن الوحدة العربية هي المصدر الموثوق للقوة الذاتية ، فإن الاقليميين تلقفوا ما قيل وجردوه من دلالة النضال القومي الذي كان خلاصة خبرته ، وأسقطوا عنه سمته العربية ، فتحول الى طريق اقليمي جديد للوحدة العربية : هو تحقيق القوة الذاتية الاقليمية في ظل التجزئة ثم .. تحقيق الوحدة .

ومضمون القوة الذاتية لا يحتاج الى حديث طويل : تنمية اقتصادية سريعة لتعويض فترات التخلف تقوم على قاعدة صناعية واسعة لتحرير الاقتصاد من التبعية ثم توزيع عادل للانتاج لتحرير الجماهير من الاستغلال . وبذلك تتوافر الكفاية المادية والبشرية ، أي تتحقق القوة الذاتية . وهو هدف عظيم لا يماري فيه أحد ويستحق أن تحشد الجهود من أجله. ولكن النمو الاقتصادي والاجتماعي، النمو في القوة الذاتية لا حدود له، وسيظل هدفاً للنشاط الانساني الى ما لا نهاية، لهذا يكون من المهم معرفة أتجاهه عندما يبدأ في اقليم ومدى التقاء هذا الاتجاه بالوحدة العربية. ان أحدا لا ينكر أن القوة الذاتية شرط أولي لتحقيق غاياتنا " العظيمة " فهل تحقيق الوحدة احد هذه الغايات العظيمة؟ و كيف ؟ كيف تحقق القوة الذاتية في الاقليم الوحدة العربية ؟ ان الاقليميين لا يجيبون عن هذه الاسئلة. ولا يحاولون الربط بين النمو الاقتصادي في الاقليم وبين الوحدة العربية. وعندما نستعمل تعبير" الاشتراكية العربية " للدلالة على هذه الرابطة وللابقاء على وحدة الاهداف القومية في اذهان الجماهير يجردون الاشتراكية، كما جردوا القوة الذاتية ، من سمتها العربية. ماذا يريدون اذن ؟ . الواعون منهم يركزون على القوة الذاتية وضرورة الانتهاء من تحقيقها قبل الانشغال بالوحدة ، لانهم يعلمون تماما الا نهاية لنمو القوة الذاتية

وانها ستظل تشغل الجماهير الى الابد ، فهم يريدون ان تظل الجماهير مشغولة عن الوحدة الى الابد أيضاً . و غير الواعين منهم يتصورون طريقة " ما " لتحقيق الوحدة العربية من خلال القوة الاقليمية الذاتية . يتصورون مثلاً ان الاقاليم التي تحقق لنفسها القوة الذاتية ستتوحد اتفاقا وهو تصور مريض ينسى أولا انها ستظل دولا وتصطدم بما قلناه عن الطريق الرسمي ، وتزيد انها ستكون دولا قوية اي انها ستكون اقدر على سنين اخرى من الحياة المستقلة. انما السد الذي يقطع هذا الطريق نهائيا هو انعدام مبرر الوحدة العربية موضوعياً لو صح ان الدول الاقليمية قادرة- خارج الوحدة- على ان تحقق لنفسها القوة الذاتية بالمعنى الذي ذكرناه . لن يقتنع احد في اية دولة قادرة على ان تحقق الكفاية والعدل بذاتها، بأن ثمة اية مصلحة في يتحد او يتوحد مع غيره الا أن يكون مرحليا لمواجهة خطر مباشر ثم ينفصل. ان القوة الذاتية كغاية جماهيرية لا تكون طريقا الى الوحدة الا بالقدر الذي تحرر به الجماهبر لتخوض معركة الوحدة . حيث هنا فقط تكون القوة الذاتية غير ذات الحدود، وحيث هنا يتضح اننا اذ نبحث عن الطريق الى الوحدة نبحث عى الطريق الى الاشتراكية ايضا، فهما- موضوعياً - لا ينفصلان .

ومن الاقليميين من يتصور ان القوة الذاتية في الاقليم طريق الى الوحدة على وجه آخر هو جاذبية الحياة في الاقليم القوي . أي أنها مجرد تحريض للشعوب في الأقاليم الأخرى على اسقاط حكوماتها ثم الانضمام الى الدولة القوية أو طلب الانضمام اليها .. ولكن حتى هذا التصور مريض . لأن القوة الذاتية النامية على قواعد اقليمية لا تفيد الشعوب الأخرى التي يقتضي انضمامها جهداً جديداً لتنمية ذاتية جديدة ، بل أنه – يقيناً – سيمتص في مرحلة الالتحام الأولى قدراً من القوة الذاتية في الاقليم النامي ليستوي النماء على قاعدة شعبية تشمل الاقليمين (أو أكثر) ، وهذا ما سيحول دون أن يقبل أصحاب المصالح التي تمثلها الدولة في الاقليم النامي طلب الانضمام الى طاولة الرخاء . هذا إذا صح ان اغراء الحياة في الدول القوية كاف لتلغي دولة اقليمية أخرى وجودها . انما الذي يقطع هذا الطريق هو أن القوة الذاتية غير قابلة للتحقق في ظل الاقليمية وان " الرخاء لا يتحقق على قاعدة التجزئة في الوطن العربي " .

وقد يذهب تصور الاقليميين للقوة الذاتية كطريق الى الوحدة الى امكان استعارة الصيغة البروسية في تحقيق وحدة المانيا. وهو طريق تولى التاريخ سده .

وسنرى عندما نقف على المنطلق القومي الى الوحدة كيف تلعب القوة الذاتية دورها على الطريق الى الوحدة العربية .

غبر اننا لا يمكن أن ننهي الحديث عن " أمثلة " من الطرق الاقليمية الى الوحدة بدون أن نعرض تصوراً طريفاً لبعض الذين يدعون للوحدة من منطلق اقليمي .

ذلك هو " الطريق الرجعي " الى الوحدة . أليس طريفاً ؟ ومع هذا فهو مسدود .

الطريق الرجعي الى الوحدة :

عندما بدأ التحول الاشتراكي في الارض العربية ، اصطدم بحدود التجزئة ، وحرمت شعوب محصورة في الاقاليم من امكانية التحرر من الاستغلال . ونتج عن هذا مولد اتجاهين أقليميين: احدهما " اشتراكي اقليمي " عرفنا طريقه الى الوحدة في الفقرة السابقة من الحديث ، والآخر " رجعي اقليمي " سنعرف طريقه الى الوحدة فيما يلي . وكل منهما يستوي في الاقليمية ولو كان جبهة تضم أكثر من دولة ما دامت طرقهما لا تؤدي الى الوحدة . وكل منهما يستوي فشلاً في تحقيق الوحدة . اما الفرق بينهما فمقصور على ما يقتضيه كل منهما من موقف وحدوي ملائم. اذا بينما يصحح الوحدويون اتجاه الطريق الاول ، لا يكون امامهم الا سحق الطريق الثاني .. اذ لا محل للطرافة والهزل في خضم المعارك المصيرية.

يقول " الرجعيون- الوحدويون "، اننا أمة عربية واحدة لا شك في هذا ، وان وحدتنا القومية لازمة لا شك في هذا ايضاً ، و يمجدون الامة والقومية والوحدة تمجيداً يتراوح بين الحنين الى عودة الماضي المجيد ، ووحدة التراث ، والتطلع الى الانتماء الى دولة قادرة على تصفية اسرائيل. ولهذا- هكذا يقول حسين بن طلال مثلاً - انهم وحدويون حتى النخاع ، ويريدون الوحدة من جماع قلوبهم ، ومستعدون للفداء في سبيل الوحدة . ولكن يا أخي – هكذا يستدركون – قضية الاشتراكية شيء مختلف ، فإن كثيراً من أخلص الوحدويين يصدهم عن النضال في سبيل الوحدة تلك الاشتراكية التي اقتحمت مسيرة النضال العربي ، وأصبحت عامل فرقة بين القوى الوحدوية ، ويرتبون على هذا ، انه لو جردت الوحدة – دعوة ونضالاً – من تلك الاشتراكية الطارئة لكان ميسراً أن تنتظم صفوف القوى العربية جميعاً في جيش وحدوي واحد ، لتحققت الوحدة .

اذن فالطريق الى الوحدة ، هو الكف عن التحول الاشتراكي .

والوحدويون من فصائل سيدنا ايوب صبروا على كل حديث مغلوط يحمل عنواناً تقدمياً أو عنواناً رجعياً ، ولكنه صبر إلى حين فلننتهز فترة الصبر على الحوار المغلوط ولنر – بدون غضب له مبرراته المشروعة – كيف تتحقق الوحدة اللااشتراكية ..

الفرض المغلوط الاول هو أن اصحاب الطريق الرجعي الى الوحدة العربية ليسوا عملاء للاستعمار وليسوا مستهدفين مصالحهم الشخصية أو الاقليمية ، وانهم قوميون حتى النخاع ، وأن ما يحرك وحدتهم ولاؤهم للأمة العربية . ولكن ما هي الامة العربية؟ ان احدا لا يستطيع ان يضع اصبعه على شيء ويقول هذه هي الامة العربية ، فإنه عندما يضعه سيكون على رأس احد افراد هذه الامة ، احد جماهيرها . فالولاء للامة العربية اذن يعني الولاء لجماهير الامة العربية كافة، وان الوحدة التي يحركها هذا الولاء لحساب

هذه الجماهير العريضة. فكيف يشق " الرجعيون الوحدويون " طريقهم الى الوحدة التي تضم هذه الجماهير ونصفها على الطريق الى الاشتراكية والنصف الاخر يتطلع اليها ؟ وكيف يقنعونها بالوحدة بدون اشتراكية؟

بصراحة أكثر.

ثمة ثلاثون مليوناً من العرب داخل الجمهورية العربية المتحدة يخوضون مرحلة التحول الاشتراكي فكيف تكسب " الوحدة- الرجعية " كل هذه الملايين وتحتويها . ان هذا لا يمكن الا إذا أسقط " الوحدويون- الرجعيون " نظام الحكم في القاهرة ، واكرهوا ثلاثين مليوناً من الشعب العربي على ان يعودوا الى حظيرة الاستغلال . وبديهي ان نقول لهم أن ذلك طريق الخيانة الذي شقه الاستعمار، اذ انه - بعيداً عن الجدل حول الوحدة او الاشتراكية- تتولى القاهرة فعلا قيادة معركة التحرر العربي ضد الاستعمار بما يتضمنه هذا من الغاء اسرائيل وهي وحدها القادرة- موضوعيا- على قيادة تلك المعركة ومواجهة مسؤولياتها، وانها حققت بقيادتها مكاسب قومية لا ينكرونها هم أنفسهم ومؤدى هذا جميعاً ان أية محاولة لاسقاط نظام الحكم في القاهرة او اضعافه هو اضعاف لقيادة معركة التحرر العربي ، أي تحقيق الغاية التي تمناها ويتمناها الاستعمار والتي عجز عن تحقيقها بالقوة الباطشة في سنة ١٩٥٦ فاختار اساليب اخرى اخطرها عزل القاهرة عن القضايا العربية او د فع القاهرة الى العزلة تختارها بنفسها تحت ضغط " الاشتراكية الاقليمية "، او " الوحدة اللا اشتراكية ".

كل هذا بديهي . واول الطريق اللا اشتراكي الى الوحدة خيانة قومية عفنة .

ومع هذا فكيف يسقطون الحكم في القاهرة ليشقوا طريقهم الشائه الى الوحدة ؟ وإذا كانوا لا يجدون رادعاً في موقف الخيانة القومية الصريح ، فما الذي سيفعلون لتحقيق الوحدة .. ؟ ليس امامهم الا غزو القاهرة . وهل هناك سد كفيل بتحطيم رؤوسهم أكثر صلابة من مناعة القاهرة على الغزو ؟

أم أن هذا تعقيد واحراج .

فليكن . ما هي الصيغة الاخرى؟ ان يلجأ " الوحدويون بدون اشتراكية " الى قوة الجماهير العربية. ان يقنعوا العمال والفلاحين والجماهير العربية الكادحة في الجمهورية العربية المتحدة ان التحول الاشتراكي في غير مصلحتهم ، وان ينظموها حزباً أو أحزاباً وأن يقودوها في معركة جماهيرية تلغي الانجازات الاشتراكية في الجمهورية العربية تمهيداً لتحقيق الوحدة بدون اشتراكية. وقد يزعم بعضهم انه قادر فكرياً ونضالياً على هذا ، وأن وراءه في الاقليم الذي يعيش فيه قوة جماهيرية وحدوية ولكنها لا

تريد الاشتراكية ، وانها كفيلة عن طريق الاحتكاك والتوعية ، ان توعي الجماهير في الاقليم الجنوبي على مضار الاشتراكية وان تقنعها باختيار الوحدة بدون اشتراكية .. الخ .

مقبول لدينا هذا التحدي . ولكن كيف نلتحم لنضع هذا التحدي موضع الاختبار؟ كيف يمكن للرجعيين ان يحتكموا الى الجماهير العربية ، ونحن نقبل حكم الجماهير؟ قبل الوحدة ام بعد الوحدة؟ طبيعي ان يكون بعد الوحدة اذ بالوحدة فقط يتحقق التحام الجماهير العربية التي نريد ان نحتكم الى رأيها . ولكن منطقهم ذاته يضع سداً على الطريق الذي يدعون اليه ، هو تنازل الاشتراكيين عن مواقعهم ومواقفهم كشرط للوحدة ، أي أنه شرط سابق . وهو أعجز من أن يحققوا هذا الشرط بأنفسهم قهراً . والاشتراكيون لا يتزحزحون . فما الحل ؟ أرأيتم أنه طريق مسدود ، ومسدود هذه المرة بإرادة الجماهير الكادحة ، أكثر الجماهير صلابة . وعندما يناقض أي طريق إلى الوحدة مصلحة الجماهير الكادحة في الوطن العربي ، فهو طريق مشبوه ، مجرد من الولاء للجماهير ، أي مجرد من السمة القومية ولو رفع شعاراتها ، ولا بد ان يكون منطلقاً من ولاء للرجعية الاقليمية المستغلة التي تحتمي وراء سدود التجزئة ، أو – وهذا هو الأصح – من ولاء مباشر للاستعمار تقاضى أصحابه أجر العناء في الدعوة اليه مقدماً .

هذا يكفي :

نعم هذا يكفي في تتبع الطرق الفاشلة، المشبوهة ، التي تبدأ من منطلق اقليمي إذ انها أكثر عدداً من أن نستطيع الحديث عنها كافة . انما هي أمثلة لكشف اتجاه يدعو الى الوحدة ولا يعرف الطريق اليها . ولن غايتنا مقصورة على ان نكشف الطبيعة الفاشلة في المنطلق الاقليمي الى الوحدة عن طريق اختيار الطرق التي تبدأ منه ، فإننا لم نقيّم أي طريق منها تقييماً كاملاً ولم نحاكم الاقليميين تماماً . بل أخذنا كل فئة منهم بمنطقها الخاص ، وتتبعنا طريقها من منطلقه الاقليمي الى غايته الضالة أو المسدودة ليكتشف الاقليميون بأنفسهم انهم يبددون جهدهم في الوصول الى الوحدة العربية على طرق مسدودة . وانهم ان فشلوا فليس مرد هذا أن أحداً قد خانهم او ضللهم او انهم قد قصروا في الجهد المبذول على وجه يمكن ان يعوّض في تجربة وحدوية مقبلة . لا ، ليس السبب كل هذا ، أو أي من هذا فلا جدوى من ؟أن يخفوا فشلهم تحت ستار الشتائم والاتهامات التي يكيلها كل منهم لأخيه . ولا جدوى من العودة الى محاولة اخرى للبحث عن طريق آخر من ذات المنطلق الاقليمي ، انها كلها طرق مسدودة بالفشل : الابن الشرعي للاقليمية .

لا يعني هذا ان الوحدويين غير قادرين على تقييم هذه الطرق ومحاكمة اصحابها وكشف ما وراءها من دوافع او محركات او جهل مقيم ، كما لا يعني انه لن يكون للوحدويين موقف من " الاقليميين " حاسم وصارم يوم أن تستعر معركة الوحدة على الطريق اليها . بل معناه ان الوحدويين يشعرون بولاء عميق للأمة العربية بما فيها بعض أبنائها الضالين لأنهم لا يعرفون ، وان مسؤولية الوحدويين أن يأخذوا

بأيدي الذين يستهدفون الوحدة ثم يخطئون في المنطلق ، وان يسيروا معهم على الطرق التي يتصورونها حتى يلمسوا بأيديهم السدود القائمة عليها والتي تقطعها دون الوحدة ، لعلهم بعد هذا أن يعودوا معاً الى بداية صحيحة تحدد لهم الطريق الصحيح الى الوحدة العربية .

ذلك المنطلق القومي .

٢- المنطلق القومي :

المنطلق القومي الى الوحدة العربية موقف مناقض تماما للمنطلق الاقليمي من حيث المضمون الفكري والسمة العقائدية والسلوك الحركي . فهو قائم على :

١- الوعي بأن الوجود القومي (الأمة) طور من التكوين الاجتماعي متقدم على التكوين الذي سبقه ويتميز عنه أساساً بوحدة الأرض المشتركة (الوطن القومي) ، وبالتالي فإن محاولة تمزيقه قبائل أو أوطاناً متعددة جهد رجعي فاشل . رجعي لأنه ردة الى الوراء وفاشل لأن العودة إلى الوراء مستحيلة بحكم التطور الذي يتجه من الماضي الى المستقبل لأن الزمان لا يتوقف .

٢- ان التكوين القومي ذاته كان مرحلة حتمية تمت خلال ممارسة الحياة عبر التاريخ كحل لمشكلات اجتماعية عجزت التكوينات الاجتماعية السابقة عليه عن أن تحلها . هذه الممارسة الحية التي انبثق عنها الوجود القومي هي ما نسميها وحدة التاريخ . وبالتالي فإن مجرد الوجود القومي دليل حاسم على أن مشكلات الأفراد والأجزاء من الأمة الواحدة لا تجد حلها السليم – بل يستحيل ان تجده – الا داخل الوجود القومي التي هي أجزاء منه ، وان حلول المشكلات القومية تتضمن – حتماً – حلول المشكلات الجزئية . وهو ما نعبر عنه بوحدة المصير .

٣- ان الوحدة الموضوعية لمشكلات الأفراد من الأمة الواحدة ، والأجزاء من الوطن الواحد ، تحتم وحدة اداة حلها لتصبح امكانيات الكل في خدمة الكل والأجزاء معاً . ووحدة الأداة تعني وحدة الدولة . وهو ما نعبر عنه بالوحدة السياسية . وبالتالي فإن مجرد تعدد الدول في الأمة الواحدة تبديد لامكاناتها وعجز مؤكد لكل الدول ولأية دولة منها ، عن ان تحل مشكلات الحياة في الأجزاء أو الجزء الذي تقوم عليه .

٤- ان الأمة العربية اكتملت وجوداً واتحدت مصيراً وكانت لها دولتها الواحدة قبل أن يقتطع الاستعمار منها أجزاء ثم يفرض عليها التجزئة بقوة البطش القاهر . وبالتالي فإن الوحدة العربية لا تعني دفع التفاعل الاجتماعي بين وحدات اجتماعية غريبة بعضها عن البعض الآخر على طريق التكوين القومي حتى إذا ما تكونت أمة واحدة توجت وجودها بالوحدة السياسية . بل الوحدة العربية الغاء التجزئة الطارئة على الوجود القومي .

٥- ان التجزئة غير مشروعة موضوعياً لتناقضها مع وحدة الوجود القومي ، وهذا يكفي . ومع هذا فهي – ايضاً – غير مشروعة سياسياً لأنها ثمرة عدوان غير مشروع . وما كان للتجزئة أن ترد على أمة

واحدة الا عدواناً على وجودها . وبالتالي فإن الولاء أولاً وأخيراً للأمة العربية ككل ، ولا يستحق أي اقليم الولاء الا لأنه جزء من الأمة .

ذلك هو المنطلق القومي كما يعيه دعاة الوحدة العربية القوميون ، ويتميزون به عن غيرهم من المتطلعين اليها من منطلقات اقليمية . الا أن الذين يعونه لم يصلوا اليه بمنهج واحد للمعرفة .

فالاغلبية الساحقة من ابناء الأمة العربية وعوه من خلال ممارسة الحياة ذاتها . فمنطلقهم القومي خلاصة صافية لمعاناة تاريخية طويلة قد لا يعرفون هم احداثها ولكنهم يدركون أثرها في انفسهم كشعور مستقر بالانتماء القومي . " اذ أن الادراك المستقر لوحدة التاريخ وحتمية المصير الواحد هو ذلك الذي يخلق الاستقرار النفسي الذي يسمى حباً ، لا يظهر إلا بالاستفزاز المعتدي فإذا هو ثورة جارفة تبدو غير معقولة وهي العقل كله لأنها دفاع عن الوجود ذاته . وعندما لا يكون ثورة يكون شعوراً هادئاً بالانتماء القومي " (اسس) . ولهذا نفهم لماذا تريد الجماهير العربية البسيطة الوحدة ، ولماذا يثيرها العدوان على جزء من الوطن العربي ، مع انها لا تستطيع أن تقدم قائمة بأسباب ثورتها ضد التجزئة وحبها لوطنها الكبير . مرد هذا انها تنطلق من وجودها ذاته بدون تزييف وهو وجود قومي غير زائف . ومهما يكن المنطلق بسيطا فهو نقي، ونقاؤه سر صلابته التي حير فهمها اعداء الوحدة العربية وتحطمت عليها كل محاولات اغراء الجماهير العربية البسيطة بالتخلي عى قوميتها ، أو بالانحراف عن الطريق إلى الوحدة . هذا مع أن كثيراً من الملايين من جماهير الامة العربية المكافحة من أجل الوحدة، وملايين كثيرة من المتطلعين اليها، لا يعرفون ولا يستطيعون ان يعرفوا ماذا يجني كل منهم من كسب شخصي اذا تحققت الوحدة. ولعل احدا منهم لم يفكر في هذا قط . ان كل واحد منهم يكتفي بشعوره التلقائي بأن الوحدة العربية ترضي شيئا في نفسه، ولو لم يستطع ان يعبر عنه فيقول انه بالوحدة وفيها يحقق ذاته ويجد نفسه، اي يخرج من ضياع يشعر به ولو لم يكن قادرا على تبريره.

ليس معنى هذا ان ليست الوحدة العربية كسبا كبيرا للجماهير العربية البسيطة، فهي كذلك، ولكن معناه ان منطلقها القومي ضارب الجذور في وجودها وغير متوقف على ما يحققه من كسب. وتلك قمة النقاء القومي .

ذلك واقع قد لا يجده الباحثون عنه في كتبهم ، لذلك لا يعرفون كيف يفسرون موقف الجماهير البسيطة في الوطن العربي الكبير من المعارك القومية ومشاركتها فيها، ولماذا تشعر تلك الجماهير شعورا مرا بعار اسرائيل مثلا. غير انهم يستطيعون ان يتعلموه ويفهموه بيسر يسير بعيدا عن الكتب في مدارس الكادحين. وعلى وجه خاص في مدرسة الفلاحين العرب. تلك الكتلة البشرية الهائلة التي تكون صلب الامة العربية. وفي الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ملايين من الفلاحين لم تقرأ حرفا مكتوبا قط ، لو قيل لواحد منها : هل انت عربى؟.. لاعتبر مجرد السؤال اهانة لا يردها الا البطش في

الصعيد أو ماهو أقل من البطش في أرض الدلتا . وفي كل مكان من الوطن العربي لا يزال السؤال اهانة لا بد من أن ترد بلا جواب كذلك اينما ذهبنا من الخليج الى المحيط نجد الجماهير العربية البسيطة مشغولة بتأكيد انتمائها القومي العربي بأنساب مكتوبة . ويجتهدون في اصطناعها عندما لا يكون ثمة نسب معروف وقلما تكون الانساب معروفة . والاصطناع هنا أكثر دلالة على الانتماء القومي من النسب الثابت . انه بحث حريص على تأكيد الوجود القومي ينطوي على قدر وفير من الاعتزاز .

ولا يزال الولاء الصادق لهذه الجماهير الكادحة طريقا جديدا إلى المنطلق القومي ، يتسع للذين لا يهتدون الى جذورهم فيبحثون عن مبررات من العصر للانتماء القومي . اذ ان اول دلالات الولاء الصادق للجماهير الكادحة، الالتحام بها ، والوقوف في منطلقها والتزام غاياتها ، والا فلمن الولاء ؟ .

على اي حال فإن جمهرة عريضة من ابناء هذه الامة قد اهتدت الى المنطلق القومي كمحصلة دراسة علمية دؤوبة وواعية، مبتدئين من طرح نزوعهم الذاتي ، مفتشين عن الحقيقة الموضوعية متوسلين اليها المنهج العلمي الصحيح ، فاذا بهم يكتشفون وجودهم القومي من جديد فينطلقون منه فكرا وسلوكا يحدوهم اليقين المستمد من تأكيد المعرفة العلمية لما كانوا يحسونه في انفسهم .

وكل هذا حديث لا يفتقد من يحاول رده وانكاره بحوار مغلوط عن عمد او بحوار جاهل فمغلوط. ويجادلون في تاريخ التكوين القومي ويصلون تاريخ المجتمعات القبلية الدارسة بتاريخهم الحاضر ايصالاً مباشراً مسقطين اربعة عشر قرناً أو أكثر ويدعون الأمانة التاريخية . ويجادلون في وجود الأمة العربية ذاتها لا يستهدفون المعرفة ولكن ليشككوا الناس في حقيقة الوجود القومي كخطوة أولى لمزيد من اشاعة الشك والتخريب . ويحاورهم الذين آمنوا حواراً موضوعياً ، وعلمياً ، ويصبرون على المغالطة ، ولكنهم لا يريدون ان يفقهوا أو لا يفقهون . وليس هنا الموضع الذي نعيد فيه الحوار فعلى الذين لم يثبت ايمانهم ان يلتمسوه في مواضعه من الحوار المنشور . انما الحديث هنا الى الذين آمنوا بقوميتهم ، واهتدوا الى منطلقهم القومي . الذين يبحثون عن الطريق الى الوحدة العربية مسلمين " بحقيقة " وجودهم القومي لا يرتابون فيه ولا يشكون .

ولا حديث الى الآخرين

اذ لا يسمع الصم الدعاء ولو كانوا ينذرون .

واذ ليس البحث العلمي عن الحقيقة مراناً ذهنياً مجرداً . بل نحن نبحث عن الحقيقة لأننا في حاجة اليها لنشق طريقنا في الحياة بأكبر قدر من النجاح وأقل قدر من العناء ، على ضوئها نعرف ظروفنا ، وعلى ضوئها نعرف الطريق من الظروف الى الغايات . ومن هنا فقط يستمد عناء البحث العلمي عن

الحقيقة مبرراته . ومن هنا كان واجباً علينا ان نواجه كل ما يعرض من قول عن الوجود القومي ، فنثبته أو ننفيه ، فنختبره موضوعياً وعلمياً قبل أن نقبله او ننكره ، ونجتهد بحثاً حتى نكشف ماهو حق.

غير اننا عندما نصل الى معرفة ما هو حق ، يتغير الوضع تماما . فها هنا قد وجدنا الذي كنا نبحث عنه تحت الحاح الحاجة اليه ، فلا يبقى الا أن يؤدي وظيفته . ان الخطوة التالية لاكتشاف حقيقتنا القومية أن نجسدها سلوكاً ذاتياً عن طريق التزامها في الفكر والعمل . عندئذ نصبح نحن والحقيقة التي اكتشفناها شيئاً واحداً ، وبعد ان كانت حقيقة موضوعية تصبح مجسدة فينا أنفسنا . عندئذ تصبح القومية العربية عرباً وحدويين . وعندئذ يتضح تماماً انه مهما كان حديثنا عن الطريق الى الوحدة العربية منشوراً للكافة فهو حديثنا الخاص . فلا يفقد الوحدويين انفسهم في زحمة المتطفلين .

وهكذا تضيق حلقة المتحدثين عن الطريق الى الوحدة العربية أو يجب ان تضيق . فبعد ان خرج منها أعداء الوحدة منذ بداية الحديث يجب ان يخرج منها – من الان حتى نهايته – اولئك الذين يستهدفون الوحدة من غير منطلقها القومي ، ليبقى مقصوراً على المنطلقين اليها من ايمانهم بامتهم وولا ئهم لجماهيرها . فالايمان بالوجود القومي يبدد " افتراض " ان كل من يستهدف الوحدة العربية ذو حق في ان يسهم في البحث عن الطريق اليها أو أن يشترك في المسيرة العربية على ذلك الطريق . وهو " الافتراض " الذي بدأنا به وصبرنا عليه حتى هذا الموضع ليرى الذين يقبلونه انه هباء موهوم . هنا لا بد من أن تفرز الصفوف باسم الأمة العربية ، ليقف الوحدويون على منطلقهم القومي صفاً واحداً مطهراً في مواجهة كل الذين ينكرون وجود هذه الأمة فيحاربون وحدتها والذين لا ينكرونه ثم يريدون الى الوحدة طريقاً يبدأ من منطلقاتهم الاقليمية .

هؤلاء وهؤلاء سيحاولون ما استطاعوا ان يلزموا الوحدويين الدفاع عن مواقفهم عن طريق استدراجهم الى حوار مجدد حول حقيقة الوجود القومي وصحة الانطلاق منه الى الوحدة . ان هذا كفيل بأن يبقي الوحدويين في اماكنهم الى ما لا نهاية ، وعندئذ يكون المستقبل الذي يكافحون من أجله قد ضاع نهائياً . ذلك لأن الذين يشغلونهم بالحوار كانوا – في ذات الوقت الذي انشغلوا فيه – يعملون فعلاً على الطريق الى غاياتهم : تدعيم التجزئة حتى لا تتم الوحدة .

فهل يلدغ المؤمنون الف مرة كل يوم من ذات الجحر المسموم ؟

وعندما تصبح صفوف القوميين نقية فإنهم يعرفون طريقهم من منطلقهم القومي الى الوحدة العربية .

فما هو الطريق ؟

الطريق الى الوحدة

كيف نعرف الطريق ؟ :

ان المنهج الذي يلتزمه الوحدويون في معركة الطريق حاسم في اثره على مقدرتهم على النجاح ولا يغني عنه أن يكون المنطلق واحداً . فالطريق الى الوحدة يمتد من الحاضر الى المستقبل و بالتالي فهو لا يقع في نطاق المحسوس . إنما يعرف الوحدويون طريقهم من منطلقهم القومي الى غايتهم العظيمة معرفة صحيحة باسقاط أهوائهم الذاتية وقبول ما يفرضه الواقع الموضوعي . ولا مكان هنا للعواطف والنزعات . ولا محل للاشفاق من مشقة الطريق . فالمشكلة الموضوعية التي يريد الوحدويون أن يحلوها هي التجزئة . هي تقسيم وطنهم الواحد الى دول عدة . وحلها الغاء التجزئة بالوحدة السياسية للوطن العربي .

والمشكلة هي دائما التي تحدد طبيعة الطريق إلى حلها ، ولا تحددها التمنيات.

ولما كانت التجزئة مفروضة على الامة العربية ، فان حلها فرض على الوحدويين، فهم غير مسؤولين عن طبيعته ولو أشفقوا منها أو كرهوها، وعلى الذين مزقوا الامة العربية مسؤولية ما يشفقون منها او يكرهون .

ذلك لان التجزئة كمشكلة تحتم الثورة طريقاً الى الوحدة العربية. لا خيار لأحد في هذا ولا مناص منه.

ما الثورة ؟ :

لكي نعرف ان الثورة هي الطريق الذي يفرض ذاته موضوعياً لحل مشكلة التجزئة ، وان الثورة العربية هي الطريق الى الوحدة العربية – لا طريق غيره – لابد من ان نعرف أولاً ماذا نعني بالثورة.

ذلك لأن ثمة مبررات قوية تقضي تحديد مفهوم الثورة تحديداً علمياً دقيقاً . من هذه المبررات شيوع استعمال المعنى " المجازي " للثورة حيث تعني ضخامة الجهد أو ضخامة الأثر . ولقد أدى هذا الشيوع الى أن اصبحت الثورة تطلق على اداء الواجبات اليومية أو لا تزيد عن هذا قليلاً . ومنها اساءة استعمال كلمة الثورة لتغطية اعمال لا تمت الى الثورة بصلة . ومنها غموض المضامين التي تنسب الى الثورة . فالثورة التي هي تغيير جذري في المجتمع تجرنا الى السؤال عما هو الجذري . والجذري الذي هو اساسي يحتاج الى معرفة ما هو الاساسي ... وهكذا . كل هذا يفتح الباب واسعاً لادعاء الثورية والتضليل باسم الثورة ، وتعليق لافتات " الثورة " على طرق موهومة الى الوحدة العربية .

لهذا ينبغي أن تكون الثورة بمعناها الحقيقي معروفة للوحدويين لأنها طريقهم ، الى الوحدة العربية .

والمعنى الحقيقي للثورة هو تغيير النظام في المجتمع على وجه يحقق ارادة الشعب ، او أغلبه ، من غير الطريق الذي يرسمه النظام القانوني السائد فيه . ذلك لأنه في أي مجتمع مضامين اقتصادية واجتماعية وسياسية ، تكون معاً مضمون علاقات الناس أنفسهم . وفي كل مجتمع تصاغ علاقات الناس حول هذه المضامين في عديد من القواعد والقوانين العادية والدستورية تكون معاً النظام القانوني للمجتمع . وكل نظام قانوني يتضمن طريقة قانونية ايضاً ، أو مشروعة ، كما يقولون ، لتعديله أو تغييره . ويفرض – في الوقت ذاته – جزاءً رادعاً على محاولة تغيير العلاقات التي يحميها عن غير الطريق الذي رسمه ، وينشيء أدوات الردع اللازمة لتنفيذ أحكامه.

ولما كان النظام القانوني في أي مجتمع نظاماً عاماً ، بمعنى أنه للجميع ويخضع له الجميع طبقاً للشروط التي يتضمنها ، فإن مشروعيته قائمة على فرض ان المضامين والعلاقات التي صاغها فحماها تتفق مع ما تريده الجماهير التي تعيش في ظله أو أغلبها .

الا انه يحدث أن يكون هذا الفرض غير صحيح . اما لأنه نظام قانوني مفروض على ارادة الجماهير منذ مولده كتلك النظم التي يفرضها الاستعمار على الشعوب التي يستعمرها ، فيرسم لها حدودها ، ويضع لها دساتيرها ، ويعين لها سلطاتها ويسن لها قوانينها ، ليوفر الحماية لمصالحه تحت ستار الشرعية ، واما لأن المضامين الاجتماعية قد تجاوزت عن طريق النمو والتطور اطارها القانوني الثابت نسبياً ، فتصبح مصالح الشعب أو اغلبيته ، مجردة من الحماية القانونية ، وخارج اطار الصيغة التي يمثلها النظام القانوني القائم .

عندما يسقط افتراض حماية النظام القانوني لمصالح الجماهير التي تكون الاغلبية ، يتجرد من الشرعية ويبقى عدوانا على الشعب مصوغاً في شكل قانوني ، ويصبح تغييره مشروعاً . هنا ينقسم الناس عادة قسمين : قلة رجعية لايزال النظام القانوني المتخلف يوفر الحماية لمصالحها فتقف ضد أي تغيير فيه . وكثرة تقدمية تريد ان تغيره على وجه يكفل حماية مصالح أغلبية الشعب . ثم يفترق التقدميون انفسهم حول اسلوب التغيير : فمنهم الاصلاحيون الذين يرون أن يلتمسوا التغيير عن طريق ذات الاسلوب الذي رسمه النظام القانوني الذي يريدون تغييره ، يعدلون لائحة هنا ، ويضيفون نصاً الى قانون هناك ، ليلائموا بين النظام القانوني ومصلحة الجماهير وتلك وسيلة ناجحة عندما تكون الجماهير قادرة فعلا على تغيير النظام القانوني ، أي في ظل الديمقراطية الشعبية . عندما تكون القوانين من صنع الشعب وخاضعة في

وجودها والغائها لارادة الشعب فعلاً . ولكنها وسيلة فاشلة تماما عندما يكون النظام القانوني ذاته قد جرد الجماهير ، اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا ، من المقدرة على تغييره .

هنا تكون قد توافرت الظروف الموضوعية للثورة .

وهنا تكون محاولة التزام احكام النظام القانوني السائد لتحقيق غايات الجماهير التزاما مثاليا عقيما ، ولا تبقى الا الثورة اسلوباً يلتزمه التقدميون الذين يسمون عندئذ " ثوريين " وتكون مهمتهم توعية الجماهير المقهورة وتنظيمها وقيادتها لاسقاط اسس النظام القانوني المتخلف واعادة صياغته طبقا لمصالح الجماهير ذاتها . أي تمكين الجماهير عن طريق النضال الجماعي المنظم من استرداد مقدرتها على التغيير ، وتحقيق غاياتها ، خارج اطار الاصلاح القانوني .

لهذا فإن الثورة ليست رغبة جامحة ، ولكنها حل حتمي لمشكلة موضوعية خلقها النظام القانوني القائم . فحيث تسلب الجماهير المقدرة على تحقيق ارادتها ديمقراطيا ، لا يكون أمامها الا طريق الثورة . ولهذا حق ما يقال من أن الثورة تعني دائماً انها شعبية وتقدمية . وتخرج بذلك من عداد الثورات والانقلابات التي يلجأ اليها البعض لمجرد الوصول الى السلطة ولو عن طريق العنف . انها مجرد مخالفات دستورية ولو كانت عنيفة . كما تخرج أعمال العنف التي تلجأ اليها الرجعية ضد الثوريين للابقاء على النظم غير المشروعة ، وهذا ما يسمى عادة " الثورة المضادة " انه ارهاب .

ومن المهم أن نفطن هنا الى ان العنف ليس شرطا للثورة . وان وقع فليس الثوريون مسؤولين عنه . ان العنف الذي قد يلجأ اليه الثوار اجراء مشروع لتجريد اعداء الثورة من المقدرة العنيفة على تثبيت نظام قانوني يجب ان يسقط لمصلحة الجماهير . ولما كان ذلك النظام القانوني ذاته يبيح العنف ضد الذين يحاولون اسقاطه ، فإنه اعتداء قائم ، والرد عليه بمثل اسلوبه العنيف دفاع مشروع .

تلك هي الثورة .

الثورة طريق الوحدة :

بمجرد التزام المنطلق العربي القومي ، وطبقا لهذا المفهوم المحدد للثورة ، يتضح ان الثورة هي الطريق الوحيد الى الوحدة العربية.

ذلك لأن الوجود الموضوعي للأمة العربية كمجتمع قومي واحد يعني ان مقياس الضرورة الثورية هو مدى ما يبيحه النظام القانوني فى الوطن العربي ككل من سبل ديمقراطية لتحقيق ارادة الجماهير

العربية ككل فى الوحدة والغاء التجزئة. فقد قلنا ان الثورة هي البديل الحتمي عمدما تسلب الجماهير مقدرتها على التغيير ديموقراطيا.

والواقع من النظام القانوني في الوطن العربى انه مجموعة عديدة من الدساتير والقوانين – حيث توجد دساتير وقوانين – تجزىء الوطن الواحد الى دول عدة ، وتجسد هذه التجزئة وتحميها . وهي لا تحميها بقوة الاقناع بل بالزجر الرادع من أول القتل شنقاً الى النفي خارج الحدود ، ومع ان بعض دساتير الدول العربية تنص على أن شعوبها أجزاء من الأمة العربية فليس في أي دستور في أية دولة عربية نص على وحدة الوطن العربي ، أو نص لايعتبر الأرض العربية خارج حدود الدولة أرضاً اجنبية ، أو نص لايعتبر العرب الوافدين الى الدولة اجانب قادمين اليها أو مقيمين فيها عرضا الى أن يعودوا الى " اوطانهم الاصلية " . بل ليس في أي دستور في أية دولة نص على انه دستور ضرورة مؤقتة بلاتجزئة وان الوجود السياسي للدولة واستقلالها لا يعنيان استقلالها عن بقية اجزاء الوطن العربي فلا يعتبر " المساس " بهذا الاستقلال في سبيل الوحدة العربية خيانة " وطنية " .. الخ .

لا توجد مثل هذه النصوص ، ولا يمكن ان توجد .

والمهم أن نعرف لماذا لا يمكن ان توجد حتى لا نتوهم ان النوايا الحسنة قادرة على ايجادها ، ولنعرف تماما ان هذه الدساتير عقبة على طريق الوحدة . والأمر بسيط . فالدساتير تنظم طريقة تعديلها ، ولكنها لا يمكن أن تبيح أو تنظم طريقة الغائها .. ولا يوجد في اية دولة في العالم دستور يبيح لأية قوة أن تلغيه أو ينظم طريقة هذا الالغاء . لأنه لا يوجد أي دستور لأية دولة يتخلى عن وظيفته : دعم وحماية الكيان السياسي الذي يمثله .. ويوم أن يبيح أي دستور الغاءه يكون قد زال كدستور .

لهذا لا يمكن الغاء " الدول " الا بالثورة من الداخل أو القوة من الخارج أي بتحطيم القاعدة الدستورية التي يقوم عليها وجودها السياسي . ولا طريق غير هذا .

ولما كانت الدساتير هي الاساس بالنسبة لكافة القوانين الاخرى التي تكون بمجموعها النظام القانوني في أي مجتمع ذي دولة ، فإن كل تلك القوانين تبيح ما تبيح وتمنع ما تمنع في نطاق ما يبيحه الدستور ويمنعه ، ولا يمكنها أن تخرج عن هذا النطاق لأن شرعية القانون تتوقف على دستوريته كما يقول رجال القانون . لهذا ليس غريباً أن تخلوا كل القوانين في كل الدول العربية من تنظيم طريقة " مشروعة " لتحقيق الوحدة العربية . فمع أن كل القوانين السائدة في الدول العربية – ان وجدت – لاتعاقب الذين يلجأون الى العنف دفاعاً عن أنفسهم أو الذين يستردون ما يملكون خلسة ، فليس في أي قانون في أية دولة عربية نص يبيح تحقيق الوحدة أو حتى الشروع في تحقيقها . بل ليس في أي منها نص يفرض العقاب على الذين يدعمون التجزئة وينشطون قولاً وفعلاً ضد الوحدة . تعاقب القوانين على ما يمس الاعتبار الشخصي

من كلام لا يليق أو ما يخدش الحياء ، ولكن مباح في احكامها ان يشوه الوجود القومي ويهان ، ولا عقاب لمن يمتهن العروبة قولا وفعلاً . وهكذا تمرح الخيانة القومية في الوطن العربي بدون ردع ويردع الذين يتخطون الحدود الى باقي وطنهم الكبير ولو كان سعيا في سبيل الرزق او الحرية .

ذلك لأن هذه القوانين في أية دولة عربية جزء من النظام القانوني الذي يحمي التجزئة ، فهي عقبة في سبيل الوحدة لا تبين واضحة إلا إذا نظرنا إليها من المنطلق القومي .

فمن المنطلق القومي يبدو هذا النظام القانوني بدساتيره وقوانينه ولوائحه سلسلة ثقيلة ومتعددة الحلقات تشل مقدرة الجماهير العربية على تحقيق ارادتها ديموقراطياً ، وتغلق أي باب غير ثوري لتنفذ منه الجماهير الى الوحدة العربية ، حتى باب الالتقاء البسيط ، وتبادل الرأي ، والتعبير عنه ، وذلك بما تفرضه بينها من حدود – وقيود – دستورية وقانونية .

ولهذا فإن " الثورة " ليست الطريق الذي " يختاره " الذين يستهدفون الوحدة من منطلقهم القومي من بين طرق متاحة . ولكنه الطريق الوحيد الذي فرضته طبيعة التجزئة . انه الحل الموضوعي لمشكلة واقعية فهو الحل الصحيح ، وبالتالي لا تتوقف صحته على أهواء الذين يريدونه أو الذين لا يريدونه ، والهروب منه هروب من مواجهة المشكلة وتخل عن الغاية التي لامنفذ اليها إلا منه . ولا يجدي في هذا افتعال الحكمة والعقل والهدوء وعدم التهور .. الخ ، كما لا تجدي السفسطة أو المغالطة.

ومن المغالطة ما يقال من أن النظم القانونية في بعض الدول العربية تتضمن كلاماً مكتوباً عن حق الجماهير في الاقاليم في التعبير عن ارادتها ، وتيسر الكفاح الديمقراطي ولو في سبيل الوحدة . وان الثورة تبدو كما لو كانت الطريق الوحيد فعلاً عندما يقتضي تحقيق الوحدة تحركاً جماهيرياً يغطي الوطن العربي كله ، حيث تواجه الجماهير العربية ككل النظام القانوني في الوطن العربي ككل . أي ان الثورة كحل وحيد وحتمي وليدة المنطلق القومي ذاته ، وليست ضرورة موضوعية . ولهذا فهي تصور مثالي للطريق الى الوحدة العربية لأنه يتجاهل الواقع في الاقاليم ويعمم احكامه على وجه تجريدي لا يعبر عن الحقيقة الواقعية . والحقيقة من الواقع – هكذا يقال – ان امكانيات التحرك الجماهيري ديمقراطيا متوافرة في بعض الاقاليم ، وان كانت غير متحققة في اقاليم أخرى . وان الجماهير العربية في بعض تلك الاقاليم قد تحررت سياسياً واقتصادياً واصبحت قادرة على أن تحقق المصير الذي تريده بدون حاجة الى الثورة . وعلى هذا فإن تحرير الجماهير في الاقاليم يغني عن الثورة كطريق الى الوحدة . وعندما تكسب الجماهير العربية حريتها في اقليمين تتم الوحدة بينهما ، وكلما تحررت الجماهير في اقليم انضمت الى دولة الوحدة .. وهكذا . ذلك هو الطريق الديمقراطي الى الوحدة ، وحيث يمكن تحقيق الوحدة ديمقراطياً لا يقوم مبرر الثورة ، فلا مبرر لكل هذا الانفعال ، خاصة وان الوحدة لا تفرض على الجماهير العربية باسم الثورة إذ كيف تكون ثورة وهي تفرض إرادتها على الجماهير .. الخ .

ويضربون مثلاً وحدة ١٩٥٨ بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة .

لنأخذ بداية الطريق : وحدة بين اقليمين (وحدة جزئية) .

ولنسلم أولاً بأن الوحدة لا تفرض على الجماهير العربية ، ولا ينبغي ان تفرض ، ويجب الا تفرض ، لا باسم الثورة ولا بأي اسم مبتكر ولو كان أكثر يسراً واغراء من الثورة . ولكن النتائج التي تترتب على هذا الذي سلمنا به تتوقف على ما نعنيه بالجماهير العربية التي تحررت – فرضا- في – لنقل – اقليمين .

اذا كنا نعني ان الجماهير في الاقليمين قد تحررت ثم عبّرت عن اردتها في الوحدة وأصبح تعبيرها من القوة بحيث حققت الوحدة فإن الوحدة هنا ثمرة واقع ثوري موضوعي وليست ثمرة ممارسة لحقوق سياسة ديمقراطية في الاقليمين . إذ عندما تصل الجماهير الى اول موقف وحدوي تجد نفسها في مواجهة التجزئة . وعندما تسقط التجزئة نتيجة الضغط الجماهيري ، تسقط عن غير الطريق الذي رسمته نظم القوانين التي تحميها ، أي تنهار تلك النظم تحت الضغط الثوري للجماهير . وهذا أحد أساليب الثورة العربية في تحقيق غايتها العظيمة ، ولعله ان يكون الاسلوب الأكثر ملاءمة للقضاء على التجزئة في بعض الاقاليم ولكنه ليس الاسلوب الوحيد للثورة . المهم انه اسلوب " الثورة " وليس اسلوب الديمقراطية الاقليمية .

فليكن ، ما دامت النتيجة واحدة ، فما قيمة التسمية ؟

لا ، النتيجة ليست واحدة ، والتسمية هنا كالحد القاطع وان كان دقيقاً ، وهو ما يعني ان على الوحدويين ان ينتبهوا اليه جيداً ، اذ عندما تدق الحدود ، تتاح الفرصة للتسلل وتشيع المغالطات .

ذلك لأننا لوكنا نعني بالجماهير العربية التي تحررت في الاقليمين – فرضاً – كتلتين جماهيريتين لكل منهما وجود متميز ، وهذا ما يعنيه الاقليميون ، فمعنى هذا ان مصير الوحدة العربية متوقف على قبولها من سكان كل دولة أو امارة أو مشيخة .. الخ . على حدة ، وان طريقها دائماً استفتاء الناس في كل اقليم ليختاروا بين الوحدة والتجزئة ، ولو بصيغة : الوحدة : لا أو نعم . ومع اننا لا نعرف كيف يمكن استفتاء الناس في أية دولة أو امارة أو مشيخة .. الخ على الغاء وجودها السياسي طبقا لذات النظام القانوني الذي يمثل هذا الوجود ويحميه ، أي داخل اطاره بدون تحطيمه ، الا ان الذي يعنينا هنا – بوجه خاص – هو الاستفتاء الاقليمي كطريق الى الوحدة .

الاستفتاء يعني اسلوب الاختيار الحر بين الوحدة والتجزئة وهو لا يكون حراً الا اذا كانت " الدولة " بكل ما تمثله وبكل من يمثلها بعيدة عن معركة الاختيار بين وجودها والغائها أي أن تكون قد قبلت فعلاً أن يكون " وجودها " موضع استفتاء . وهو ما يعني تماما ان وجودها كلن قد الغي موضوعيا وثوريا قبل الاستفتاء وان ما يسفر عنه الاستفتاء هو ثمرة ثورة وحدوية ان اختارت الجماهير الوحدة أو ثورة مضادة ان اختارت التجزئة . أي انه في الحالتين ثمة وضع ثوري غير متوقف على وجود الدولة أو على الاستفتاء الذي يجري فيها .

فإن تدخلت " الدولة " في الاستفتاء فإن الحديث عن الديموقراطية وإرادة الجماهير ، وحريتها .. الخ يصبح هزلاً .

فالدولة التي تتدخل في الاستفتاء تأييداً للوحدة أي تأييداً لإلغاء وجودها ، انما تبحث عن وثيقة شكلية تستعملها كفناً لها بعد ان يكون وجودها ذاته كدولة قد انتهى وهو لا ينتهي الا بعمل ثوري . وتستوي وثيقتها تلك وجوداً وعدماً بالنسبة الى مصيرها الذي حدده الواقع الثوري الوحدوي .

والدولة التي تتدخل في الاستفتاء ضد الوحدة ، انما تزيف وثيقة شكلية تبرر وجودها . وتستوي وثيقتها تلك وجوداً وعدماً بالنسبة الى واقع التجزئة المفروضة على الجماهير .

اذن فعندما تستطيع الجماهير المتحررة في اقليمين (أو أكثر) أن تحقق الوحدة بينهما ، تكون الوحدة هنا ثمرة وضع ثوري خلقته الجماهير التي استردت بالتحرر مقدرتها على فرض ارادتها ولم تكن ثمرة استفتاء ديموقراطي فيما يقولون . ويكون الاستفتاء شكلياً فهو غير لازم لتحقيق الوحدة وهي غير متوقفة عليه .

فليكن استفتاء شكلياً . ما الضرر ؟ . على الأقل سترتبط الوحدة بالديموقراطية في أذهان الجماهير العربية ولو كان ارتباطاً شكلياً ، ونتجنب ما يثيره اعداء الوحدة من اتهامات .

الضرر المدمر هو أن ترتبط الوحدة العربية بالديموقراطية ارتباطاً " شكلياً " . اذ من مصلحة الجماهير العربية أن تظل على وعيها – او ان تعي تماماً – ان الوحدة العربية هي التي تدخر لها الفرصة الكاملة لتعرف المعنى الحقيقي للديموقراطية . ان الديموقراطية في ظل الاقليمية مقدرة على الحركة لا أكثر ، ولكن الديموقراطية في ظل الوحدة حياة حرة . والفرق بينهما ان الثانية تتضمن في ذاتها حصانة تحول دون الاستبداد . فلن يكون أحد قادراً على أن يستبد بحياة مائة مليون عربي . لهذا يجب ان تظل الرابطة الموضوعية بين الوحدة والديموقراطية ثابتة في اذهان الجماهير العربية بدون تزييف.

الضرر المدمر هو أن تركن الجماهير العربية الى الاستفتاء طريقا سهلا الى الوحدة العربية ، فتعلق مصيرها على أهواء كل بضعة آلاف أو بضعة ملايين محصورة في احد الأقاليم ، وتنتظر ان يهتدوا الى الوحدة فيختارونها استفتاء .. اذ من مصلحة الجماهير العربية أن تواجه مصيرها مواجهة واضحة ، وأن تعرف الطريق اليه على حقيقته ، لتستطيع أن تعد العدة اللازمة لانتصارها ضد قطاع الطرق الذين يحيطون بمسيرتها من كل جانب . ولا يجوز تخديرها بأفيون من الاستفتاءات الشكلية ولو كان مغلفاً بالديموقراطية .

الضرر المدمر أن تفتح طرق – حقيقية وليست شكلية – للانفصال . اذ لا يمكن الهرب من منطق الاقليمية : الوحدة التي يقررها الاستفتاء الاقليمي ، يمكن أن تنفصل باستفتاء اقليمي جديد . ولكل منطق أحكامه التي لاتجدي معها المغالطات الشكلية . و " منطق الاستفتاء طريق الوحدة " يقتضي ان يستفتى الناس في كل إقليم على الوحدة دورياً أو كلما تغير نظام الحكم في دولة الوحدة ، أو كلما طلبت نسبة معينة من " ممثلي الشعب " هذا الاستفتاء . وكما يكون مقبولا أن يكون الاستفتاء غطاء شكلياً لوحدة تحققها الثورة العربية ، يكون الاستفتاء غطاء شكلياً لانفصال تحققه الثورة المضادة . فهل هذا مقبول ؟

الضرر المدمر أن تتسلل الاقليمية لدعم التجزئة من خلال " الشكل " الديموقراطي . اذ أن الاقليميين لا يعترفون بأن الاستفتاء على الوحدة شكلي غير لازم . بل يقدمونه كبديل عن الثورة . وبالتالي يحاولون ايهام الناس بأن خلق وضع ثوري وحدوي غير لازم لتتحقق الوحدة بالاستفتاء أي يمهدون لاستفتاءات قد تسفر عن دعم التجزئة . يحاولون الحصول على وثائق لرفض الوحدة عليها بصمات الجماهير . كما يخفون انه استفتاء شكلي ليكون لازما باسم الحرية والديموقراطية . وهل هناك من يجرؤ على رفض طريق تفرضه الحرية ؟ . وعندما يستقر هذا التضليل في الأذهان تصبح الوحدة متوقفة على إرادة الفئة الحاكمة في كل إقليم . وما على الذين يريدون الافلات من الوحدة الا أن يجعلوا الاستفتاء مستحيلا في اقاليمهم استحالة مادية أو قانونية . وعندما يكون الاستفتاء مستحيلا لا يتحقق الشرط اللازم للوحدة فتبقى التجزئة ..

كل هذا لأن البعض يريدون أن " يقال " ان الوحدة قد تمت ديموقراطيا عن طريق الاستفتاء الشعبي . مجرد قول يصوغونه هم أنفسهم ويسترون به الجهد الثوري الذي أسهموا فيه هم أنفسهم – ان كانوا قد اسهموا– حتى تتجنب الثورة العربية ما يثيره اعداء الوحدة من اتهامات. ولا بأس في ان تخدعهم الثورة العربية باجراء شكلي، ثم تواصل مسيرتها على طريقها الوحيد: الثورة.

الذين يرون هذا لا يخدعون أعداء الوحدة بل يخدعون انفسهم .

اذ لا يهم اعداء الوحدة العربية كيف تحكم الجماهير في الاقاليم، ومدى مقدرتها على تحقيق ارادتها . مشكلة الحرية والديموقراطية في الاقاليم لا تهم الا الوحدويين الذين ولاؤهم لهذه الجماهير. اما اعداء الوحدة فيعتبرون انفسهم غرباء عن الجماهير خارج اقاليمهم، فما الذي يعنيهم من "كيفية " تحقيق الوحدة ؟ لا يعنيهم شيء. ولا تنطوي اتهاماتهم على أي اشفاق على الجماهير او اخلاص للوحدة حتى يكون لهم رأي- يعبرون عنه اسهاماً- في كيف تتحقق الوحدة. ولو كالوا مخلصين لتبينوا بيسر ان ليست الديموقراطية طريق الوحدة بقدر ما الوحدة طريق الديموقراطية. انهم ببساطة يشهرون بالوحدة. ولو تمت الوحدة العربية قضاء وقدرا لا يعرف لها صانع من البشر لاتهموا القضاء والقدر. فهل يمكن تجنب هذا التشهير بالاستفتاءات الشكلية؟.. أبدا بل هي تغذية. فليس ثمة تشهير اكثر دويا من كشف ما يحاول البعض اخفاءه : شكلية الاستفتاء.

الثورة، اذن، هي الطريق الوحيد الى الوحدة العربية .

فماذا عن وحدة ١٩٥٨؟. انه مثل يضربونه والاحداث قريبة .

هي قريبة فعلا فلنتذكر ماذا حدث فلعلهم يذكرون.

قبل سنة ١٩٥٨ بسنين طويلة كان ولاء الجماهير العربية في سورية لا يزال للامة العربية، فلم تقم في سورية قبل الاستقلال عن فرنسا دولة أقليمية ينمو على جدرانها عفن الاقليمية . بل حكمت حكما مباشرا من الترك والفرنسيين . وقد حاول الترك والفرنسيون أن يقضوا على القومية العربية بالبطش فظلت القومية العربية على مستوى الصلابة التي تقتضيها معركة المصير . لم يتح الترك والفرنسيون للشعب العربي في سورية أية فرصة يهدأ فيها شعوره بقوميته ولم يستطيعوا القضاء عليها فبقيت مصقولة بالمعارك التي خاضتها . ومن ناحية أخرى فإن المواجهة المباشرة بين القومية العربية والقوميات المعتدية ، لم تسمح بالازدواج في الولاء ، فإما موقف عربي قومي وإما خيانة . ولم يتح العرب القوميون ولا الخونة فرصة لتلك الميوعة في الولاء التي تمهد لنمو الاقليمية . لهذا كانت الجماهير العربية في سورية دائما وحدوية .

بدأ ظهور الاقليمية بعد استقلال سورية عن فرنسا عندما قامت دولة سورية المستقلة. ومع ان الشعب العربى في سورية عرف الحرية لأنه ارادها ودفع ثمنها ، فإنه لم يعرف قط ماذا تعني الدولة ، إذ لم يكن معداً قط لأن تكون له دولة خارج دولة الوحدة . لهذا لم تحظ الدولة في سورية قط بولاء الجماهير في مواجهة الوحدة . وقد حاول كثير من الحاكمين في سورية بعد الاستقلال ان يدربوا الشعب على الولاء الاقليمي للدولة . ولكنهم فشلوا . وأصبحت الدولة في سورية شيئاً مباحاً يستولي عليه من يستطيع ولا يدافع عن وجوده أحد الا في معركة تهدد عروبته ، أي رداً لعدوان خارجي . وكثرت الانقلابات – التي لا تهم أحداً – في سورية . وقبل الوحدة سنة ١٩٥٨ كان ثمة تياران : تيار استفاد من النضج القومي للشعب

العربي في سورية فأخذ يستقطب الجماهير لتحقيق الوحدة . وتيار مضاد من الحاكمين الذين يمثلون الدولة الاقليمية لم تنضج اقليميته الناشئة بعد . دولة اقليمية في مواجهة تيار ثوري وحدوي . وكما ان التيار الثوري الوحدوي كان اضعف من ان يلغي الدولة بحكم انه كان محصورا في اقليمه وموزعا بين قيادات عدة، كانت الدولة اضعف مى ان تقضي على التيار الوحدوي الذي يهدد وجودها بحكم ضعف الولاء الاقليمي في سورية ، وكان لا بد - لكي تزول الدولة الاقليمية في سورية نهائياً - من ان ترجح كفة الوضع الثوري الوحدوي ، اما بتفوق يأتيه من القوى القومية خارج سورية ، فيفلت من الانحصار الاقليمي ، واما بضعف في مقدرة الدولة الاقليمية نتيجة خطر تعجز بحكم اقليميتها عن مواجهته. وقد تحقق الامران معا قبيل الوحدة . جاء الدعم القومي للتيار الوحدوي من القاهرة العربية . ثم حركت القوى الاستعمارية بعض الكتائب التركية على حدود سورية تهديدا للدولة من الخارج، وعربد بعض الشيوعيين في سورية تهديداً للدولة من الداخل . فانهارت الدولة. فقدت وجودها كدولة واصبحت مجموعة من الحاكمين الذين يبحثون عن اسهل طريقة يفقدون بها صفاتهم الثقيلة كرجال دولة . وعندما انهارت الدولة الاقليمية فرضت الوحدة ذاتها .

غير انه من الخطأ أن نحسب ان الوحدة - بالنسبة الى سورية - قد حققتها دولة شكري القوتلي، أو أنها تمت بغير الطريق الثوري .. واكثر من هذا خطأ ان نحسب ان الوحدة قد تمت كنتيجة للتهديد الخارجي او التهديد الداخلي، او لهما معا. فالواقع أن دولة شكري القوتلي لم يكن لها وجود حقيقي. اي انها لم تكن قادرة — لو أرادت — أن تستمر في الوجود . ومن ناحية اخرى فان النتيجة المباشرة للتهديد الخارجي أو التهديد الداخلي ان يكون انهيار الدولة في سورية لحساب المستعمرين أو لحساب الشيوعيين فيقيم اي منهما في سورية دولة جديدة . واذا كان هذا لم يتم وتمت الوحدة فلأنها كانت نتيجة وضع ثوري وحدوي قائم ومتربص . ولم يكن التهديد الخارجي والداخلي الا ظرفين أجهزا على الدولة الاقليمية فتقدم الوحدويون الى غايتهم على طريق مفتوح.

وما كان للوحدة ان تتحقق بدون هذا الوضع الثوري .

أما بالنسبة الى الاقليم الجنوبي فقد كان يعيش وضعاً ثورياً عربياً وحدوياً ناضجاً منذ سنة ١٩٥٦ . وعندما قدم الضباط من سورية الى القاهرة يعرضون الوحدة ، لم يجدوا الجمهورية المصرية بل وجدوا قاعدة النضال العربي ، ولم يقابلوا رئيس الجمهورية المصرية بل قابلوا قائداً عربياً . ولم يدر الحديث حول كيفية إلغاء الدستورين الاقليميين ، بل دار حول كيفية البناء الدستوري لدولة الوحدة . تم كل شيء في غيبة أي ولاء اقليمي وخارج نطاق النظام القانوني في الاقليمين .

في ظل هذا الوضع الثوري الوحدوي الذي تحقق في اقليمين ، في وقت واحد وبفضله ، تمت وحدة ١٩٥٨ . واذا كانت وحدة ١٩٥٨ قد طرحت للاستفتاء في الاقليمين فقد كانت نتيجة الاستفتاء معروفة من

قبل . وإذا كان البعض قد ظنوا حينئذ ان ذلك اجراء شكلي لا ضرر فيه ، فقد ثبت ضرره يوم الانفصال ولا يزال ينضح ضرراً .

اذن فوحدة ١٩٥٨ ليست مثلاً على كيف تتم الوحدة العربية عن غير طريق الثورة ، وليست دليلاً من التجربة على أن ثمة طريقاً غير الثورة الى الوحدة العربية ، بل هي دليل حاسم على ان الوحدة لا تتم عن طريق الاستفتاء وغنما تتم نتيجة " وضع ثوري وحدوي " ينشأ وينمو في اتجاه مضاد لدولة التجزئة في اقليمين على الأقل حتى يمكن أن تتحقق الوحدة الجزئية بينهما .. ثم ينشأ وينمو " وضع ثوري وحدوي " جديد في اقليم جديد فينضم الى دولة الوحدة ... وهكذا .

اين طريق " الثورة " اذن ؟

ولماذا قلنا أن وحدة ١٩٥٨ كانت وليدة " وضع ثوري وحدوي " . ولم نقل وليدة ثورة ؟ .. وما علاقة " الوضع الثوري الوحدوي " بالوحدة ؟

ان الوضع الثوري الوحدوي ان تحقق في اقليمين يؤدي الى الوحدة بينهما " إذا " توافرت كل الظروف التي كانت سائدة في سورية وفي مصر سنة ١٩٥٨ . وهي ظروف كانت وليدة أحداث تاريخية ودولية واقليمية مقصورة على الاقليمين . واذا كانت قد وجدت فلم يكن وجودها من أجل الوحدة . ولم يكن التقاؤها في وقت واحد مدبراً من قبل . وحددت تلك الظروف – بعيداً عن التخطيط الارادي – تاريخ الوحدة . وبالرغم من كل النضال القومي في الاقليمين ، فإن الوحدة بين مصر وسورية بالذات في فبراير ١٩٥٨ على وجه التحديد كانت بمثابة انفجار وحدوي . أو كانت التعبير التلقائي للقومية العربية عن ذاتها في اقليمين وصلت فيهما الاقليمية الى أضعف درجاتها ، أو انعدمت مقدرتها على المقاومة . لقد كان العامل الارادي في تحقيق الوضع الثوري على مستوى الاقليمين معاً مفقوداً وان كانت الارادة الثورية قد وفرته في كل اقليم على حدة . لهذا كان العامل الارادي في تحقيق الوحدة ضعيفاً . كان مجرد قبول للالتحام الحتمي لاقليمين توافرت فيهما اوضاع ثورية وحدوية ، لم يخلقها أحد بقصد تحقيق الوحدة بينهما .

ولما لم يكن ذلك " الوضع الثوري الوحدوي " الذي انبثقت عنه وحدة ١٩٥٨ من خلق ارادة ثورية وحدوية واعية بضرورة توافره في الاقليمين في وقت واحد بقصد تحقيق الوحدة بينهما ، فإن الذين استجابوا له فحققوا الوحدة لم يستطيعوا المحافظة عليه فانفصلت سورية سنة ١٩٦١ .

وكان الانفصال آخر حد فصل نهائياً بين المنطلق القومي والمنطلق الاقليمي ، وحدد " الثورة العربية " طريقاً الى الوحدة .

اذ ثبت من تجربة الانفصال ان " الوضع الثوري الوحدوي " الذي ينشأ وينمو تلقائياً كنتيجة لفشل الاقليمية أو كنتيجة للممارسة الجزئية أو الفردية للنضال الوحدوي ، أي الذي لا يكون من صنع إرادة ثورية تخلقه من أجل الوحدة ، قد ينفجر وحدة مفاجئة ، ولكن طاقته الثورية تضيع او تضعف بهذا الانفجار ذاته فتعود التجزئة . وبهذا ثبت أنه إذا كانت الوحدة العربية تعني إلغاء التجزئة بين كل الاقاليم في الوطن العربي ، وتكوين الدولة الواحدة للأمة العربية الواحدة ، فلا بد لها من أن تزحف من الوحدة الجزئية الى الوحدة الشاملة زحفاً لا يتوقف . وهذا يعني ان تظل قاعدة الانطلاق محتفظة بالوضع الثوري الوحدوي فيها ، وأن تنمي – أو تخلق – الوضع الثوري الوحدوي في الاقليم المناسب لانضمامه الى الوحدة في الوقت المناسب .

وهذا يحتم أن تكون وراء الوحدة العربية ارادة واعية تنمي – أو تخلق – الاوضاع الثورية الوحدوية في الاقاليم ، وتتحكم في حركة نموها و " تقرر " الوقت المناسب لتحقيق الوحدة بين الاقليمين أو لانضمام اقليم جديد الى الوحدة و " تنفذ " قرارها فتفجر الوضع الثوري الذي خلقته ، بالطريقة التي تختارها ، في الوقت الذي تعينه ، وتحقق الوحدة .

هذا العنصر الارادي هو الذي يفرق بين الوضع الثوري والثورة ، وان كان كل منهما ينشأ وينمو – تلقائياً أو ارادياً – كنقيض لوجود الدولة الاقليمية بدستورها وقوانينها وشرعيتها ، وليس عن طريقها ، انما تتميز " الثورة " بأنها طريق تشقه الجماهير بإرادتها الى غايتها . وبهذا تصبح " الثورة " الطريق الوحيد الى الوحدة العربية لمن يشقون طريقهم اليها في قلب الاقليمية وعلى حطام التجزئة .

أي – باختصار – ان الذين يبدأون نضالهم ضد التجزئة لتحقيق الوحدة ، سيجدون انفسهم – سواء أرادوا أو لم يريدوا – على طريق ثوري ، فإن تجنبوه – اشفاقاً أو جبناً – فهم عندئذ على طريق لن تؤدي الى الوحدة العربية .

ذلك حكم التجزئة ذاتها ، لامفر منه .

قليل من الصمت :

عندما نقول ان " الثورة " هي الطريق الوحيد الى الوحدة العربية ، نكون قد حددنا موقع " الشرعية الاقليمية " من هذا الطريق ، فإذا هي بعيدة عنه . ومحصلة هذا سلبية مؤداها " عدم " التزام احكام النظم القانونية التي تجسد التجزئة وتحميها في تحقيق الوحدة العربية . وهذا لا يكفي لشق الطريق الى الوحدة .

لا يكفي طريقا الى الوحدة أن ندين الاقليمية ونرفض التجزئة .

ولن تتحقق الوحدة تلقائياً ولو بلغ الاقتناع بها حد الايمان . ولو بلغت ادانة التجزئة حد ادانة الكفر ، ولو رفع الوحدويون شعار الثورة . لن يتحقق شيء لمجرد تمسكنا به ورفعه شعاراً للمستقبل مع الصبر على الزمان لينجز لنا ما نريد . أو – وهذا أسوأ – بالاكتفاء الذاتي بالراحة النفسية التي يستمدها أي منا من انه أعلن وكرر إعلانه بأنه وحدوي ، أو بأنه يرفض التجزئة ، أو بأنه قد أسهم فكرياً في تحديد معالم الطريق الى الوحدة العربية – قال انها الثورة مثلا – فأراح ضميره . ان هذه " الطهارة " التي يبحث عنها كثير من العرب فيما يصخبون به من حديث عن الوحدة في المقاهي والصالونات ، وتريح كثيرا منهم فيرضون عن انفسهم لن تفيد شيئاً ، وليست من الثورة في شيء ، وليست شيئاً على الطريق الى الوحدة العربية .

انما الثورة عمل ايجابي على الطريق الشاق الى الوحدة .

فلعل الذين يطيقونه ان يكفوا قليلاً عن الصخب " الثوري " حتى نكمل الحديث معاً ، وفي هدوء ، عن المضمون الايجابي للثورة ، فنعرف بهذا معالم الطريق الى الوحدة العربية بعد ان عرفنا السمة الثورية لهذا الطريق .

– ٣ –

الثورة العربية

العقيدة والثورة :

العقيدة فكرة ذات مضمون ثابت ثبوتاً مطلقا لدى الانسان . ومهما تعددت المضامين فلا وجود للعقيدة حيث يوجد الشك ولو كان ثمة فكرة ذات مضمون . لهذا يبدو الانسان ذو العقيدة ، أو العقائدي كما يقولون ، انسانا سويا يتسق فكره وعمله ، مطهراً من الانفصام النفسي والذهني الذي يبعثر الشخصية ويشوه الفكر ويمتص المقدرة على العمل الارادي . وبينما ينفق بعض الناس اعمارهم يلوكون أفكارا ويجترونها ثم يلفظونها ليعودوا اليها كرة أخرى ، ويفقدون بذلك المقدرة على العمل الهادف والثقة فيما يعملون فيدورون في دوامة التجريب ولا يتقدمون ، يتقدم العقائدي الى غايته على ضوء اليقين المنبثق من عقيدته . فهو واثق دائما بمعرفته المشكلة التي تواجهه لا تلهيه عنها الجزئيات المرحلية ، واثق بمقدرته على حلها وتحقيق المستقبل الذي يريده فلا تستفزه مهمات غريبة عن عقيدته ولا تهوله المهمات التي تحتمها تلك العقيدة . عندئذ يصبح الزمان كله في خدمة غاياته فلا تضيع منه الايام انحرافا والتفافا ، وتصبح الامكانيات المتاحة كلها حشدا مسخرا لارادته فلا يدخرها خوفا من ان تهدر في جهد غير موثوق ،

ولا يهدرها قسمة بين جهود شتى مجردة كلها من اليقين . لهذا يحقق العقائديون في زمن محدد بامكانيات محدودة ما يبدو كالمعجزات للذين يفتقدون الايمان بما يريدون . ولهذا ايضا لا يجزع العقائديون من معاناة آلام النضال في سبيل غاياتهم ، لأنهم لا يشكون في مقدرتهم على النصر ويقهرون الألم بالثقة فلا يحسون ألم الجزعين . وبرغم كل شيء يعيش العقائديون حياة مستقرة على أسس ثابتة لأنهم يحيون عقيدتهم .

ولما كانت العقيدة خلاصة نهائية للمعرفة فهي مكتسبة ... اذ لا يخلق الناس على عقيدة واحدة . وليس كل واحد من الناس صاحب عقيدة . بل أن المستوى العقائدي لا يتحقق الا كمحصلة معرفة واسعة وثقافة خصيبة وتدريب شاق على استخلاص ما يصلح نواة عقائدية من بين ركام هذه وتلك . ومن هنا لايصلح الادعاء الجاهل ، ولا التعصب الطفولي ، ولا الغرور الأصم ، سبيلاً الى اليقين العقائدي وليس كل تشنج عقائدياً ، فأكثر التشنج مرجعه الغباء . كذلك لا يصلح " فرد " ان يكون عقيدة يحياها الناس ويشقون طريقهم في الحياة على ضوئها اذ تلك هي العبودية والعقائدية هي قمة التحرر الانساني . وان كان " الفرد " قد يصلح رمزاً لعقيدة فيحدد العقائديون علاقتهم به بقدر ما يعبر عنها كرمز . إذ لا إله إلا الله .

وقد تولت الاديان تعليم الناس المضمون الديني لعقائدهم ، فسوتهم على قدر ايمانهم وأمدتهم بالثقة على قدر يقينهم ، وانتشلت من مهاوي الشك من آمن منهم فثبتت أقدامهم على طريق الحياة ولا تزال . لذلك لم يكن غريبا ان يدخل الناس في دين الله أفواجاً يلتمسون مقدرة اليقين في الايمان . كما لم يكن غريباً ان يصطنع الناس اديانهم حتى قبل أن يعرفوا الله . فما فتىء الانسان منذ أن وجد يفزع من الضياع والعجز ، وليس أكثر ضياعاً وعجزاً من الفراغ العقائدي . انه ضياع في فراغ الجهل الأسود يفزع منه حتى الذين يلوذون الى " عقيدة " الالحاد . كذلك لم يكن غريبا أن فئة قليلة – جد قليلة – من المسلمين شغلت نفسها يوماً في كتابة رسائل قصيرة الى أباطرة الدنيا ، في كل رسالة منها كلمة حاسمة : اسلم تسلم . ولم تشغل نفسها بحساب موازين القوى عدة وعتاداً . فقد كانت العقيدة تحتم عندهم ألا يسلم إلا من أسلم ، اما كيف يتحقق هذا سلاماً أو اسلاماً فتلك مسألة أخرى تحسب موازينها على ضوء العقيدة وليس على حسابها .

غير ان المضمون الديني للعقيدة غير محدود بالزمان او بالمكان ، وغير مقصور على مجتمع معين من بني الانسان ، إنما الدين لله فهو للناس كافة . لهذا لا تغني العقائد الدينية مجتمعاً معيناً عن عقيدة تمنحه الثقة في مقدرته على مواجهة مشكلات وجوده الخاص ، وتضيء له الطريق الى حل تلك المشكلات .

وقد تولى التاريخ الذي ميز الناس أمما تعليم الناس في الأمم المضمون القومي لعقائدهم . فسواهم على قدر ايمانهم بوجودهم القومي ، وامدهم بالثقة على قدر يقينهم بوحدة مصيرهم كأمة وانتشل من

مهاوي الشك من آمن منهم بأمته فثبت أقدامهم على طريق المصير القومي ، ولا تزال القومية مقدرة ويقيناً . لذلك لم يكن غريباً أن يعتز الناس في كل أمة بانتمائهم القومي ، وان تلوذ كل أمة بالقومية لرد كل خطر داهم ، وان تكون القومية بذاتها محركاً كافياً لجماهير كل أمة دفاعاً عن الوجود القومي . فما فتيء الانسان يفزع من الضياع في فراغ الغربة وهو فراغ يفزع منه حتى الذين يهربون من انتمائهم القومي فيلوذون بما يصطنعونه لأنفسهم من قرابة اقليمية أو قرابة أممية . ردة فاشلة الى ما تخطاه التاريخ فهو غير موجود ، أو تطلعاً مثالياً الى مستقبل غير معروف . كذلك ليس غريباً ألا يقبل القوميون ما يمس وجود امتهم بشراً ووطناً ، ويواجهونه بدون ان يشغلوا انفسهم بحساب موازين القوى عدة وعتاداً ، فإن العقيدة القومية تحتم سلامة الوجود القومي ودفع العدوان عنه ، اما كيف يتحقق هذا دفعاً أو دفاعاً فتلك مسألة أخرى تحسب موازينها على ضوء العقيدة القومية وليس على حسابها .

غير أن الأمم ليست سواء في ظروفها في كل زمان . فإن الظروف في كل أمة تخضع لحدود المكان والزمان . لهذا لا يغني المضمون القومي للعقيدة أية أمة في زمان معين عن عقيدة اجتماعية تمنحها الثقة في مقدرتها على مواجهة مشكلات الحياة فيها وتضيء لها الطريق الى حل تلك المشكلات.

وقد تولى تاريخ النظام الرأسمالي في تلك القرون الأخيرة تعليم الناس ان الحرية ليست رفعاً للقيود فقط بل هي مقدرة ايجابية على تحقيق الارادة . وان الأمم التي حطمت قيود الاقطاع وانطلقت في ظل الحرية السياسية تحقق مزيدا من التحرر بقهر الطبيعة عن طريق الانتاج الصناعي ، قد استطاعت أن تقهر الطبيعة بقدر ما حققت من وفرة الانتاج ولكنها لم تكسب الحرية . ذلك لأن النظام الرأسمالي كان — ولا يزال — كفيلا بأن تختص قلة من الناس في المجتمع بحصيلة ما أسهمت الجماهير العاملة في انتاجه . وهكذا تحقق الرأسمالية لقلة من الناس حرية خيالية بقدر استحواذهم على عائد العمل في مجتمعاتهم او أغلبه ، بينما يبقى العاملون على ذلك القدر من الحرية الذي يساوي اجورهم لا يزيد . او يفقدون حريتهم في البطالة بدون اجر . أو يساقون الى الموت جيوشاً مأجورة تقاتل في المستعمرات لحساب الرأسماليين . وكان درساً عظيماً علّم الأمم التي على الطريق الى قهر الطبيعة صناعة وتنمية ، أن الحرية فيها غير مرهونة بما تنتج من ثروات فحسب بل مرهونة قبل هذا بمدى ما يعود على العاملين فيها من هذه الثروات . أي ان الرخاء والحرية للجماهير العاملة ، لا لقلة من المحتكرين . كذلك علم تاريخ النظام الرأسمالي الجماهير في الأمم المضمون الاشتراكي لعقائدهم . لهذا ليس غريباً أن أحداً من الناس لم يعد يقبل الفقر ولا العبودية ، لا باسم الدين ولا باسم القومية . كما انه ليس غريباً أن تكون الاشتراكية عقيدة العاملين المقهورين يلوذون بها — حقيقة او أملاً — للتحرر من الاستغلال والقهر . كذلك ليس غريباً أن نجد الاشتراكيين في كل أمة يتحدون الرأسمالية ويرفضونها طريقاً الى المستقبل بدون ان يشغلوا انفسهم بحساب موازين القوى وعدته . فإن العقيدة الاشتراكية تحتم عندهم رفض الرأسمالية ، أما كيف تتحقق الاشتراكية رخاء وحرية معاً فتلك مسألة أخرى تحسب موازينها على ضوء العقيدة الاشتراكية وليس على حسابها .

كذلك علم التاريخ الأمم .

وتعلمت كل امة على حدة من تاريخها الخاص دروساً مضافة الى دروس التاريخ الانساني أغنت عقيدتها . فقد تعلمت الأمة العربية مثلاً الحرية من دروس الاستعباد الاستعماري ومأساة فلسطين . وتعلمت الوحدة من درس التجزئة ، وتعلمت من طبيعة التجزئة أن الثورة هي الطريق الوحيد الى الوحدة . وعندما يصبح كل هذا فوق الشك يتحول الى مضامين عقائدية تحدد طريق البشر الى غاياتهم.

وحدة العقيدة :

غير ان التقاء مضامين عقائدية عدة في أمة واحدة في زمان واحد ، يطرح مشكلة العلاقة بين تلك المضامين وتأثيرها المتبادل . وقد تفرز الصفوف بقدر ما في الأمة من عقائد ويقتتل الناس من الأمة الواحدة تحت ألوية عقائدية مختلفة ألوانها ، فثمة القوميون وثمة الاشتراكيون وثمة الديموقراطيون .. الخ وهذا يعني ان المقتتلين جميعاً على ضلال . إذ أن المضامين العقائدية وان تعددت في أمة واحدة فإنها حصيلة وجود اجتماعي واحد . وهذا يعني ان ثمة علاقة موضوعية بين تلك المضامين تحدد تأثيرها المتبادل . وان الصراع تحت ألوية العقائد في أمة واحدة لا يعني انه صراع عقائدي ، بل يعني انه صراع الجاهلين بوحدة الوجود الاجتماعي التي تجمعهم والتي تحدد في الوقت ذاته العلاقة بين ما يحملون في رؤوسهم من معتقدات . لهذا صحيح مما يقال دائما من ان النظرة الجزئية خاطئة . وطبيعي ان أية ثورة تنطلق من مضمون عقائدي جزئي لتصوغ المستقبل في أمة واحدة ثورة فاشلة ، أي انها طريق مسدود الى المستقبل . فلكي تستطيع الثورة في أية أمة ان تحقق غايتها لا بد من أن تتوافر لها – أولاً – وحدة العقيدة . تقابل وحدتها وحدة الأمة . ويقابل مضمونها المركب المضامين المركبة في الواقع ذاته ، ثم – وهذا بالغ الأهمية – تتكامل مضامينها وتتفاعل كمقابل لتكامل وتفاعل مضامين الحياة ذاتها . فوحدة العقيدة اذن لا تعني مضموناً عقائدياً واحداً ولكن تعني عقيدة واحدة ذات مضامين عدة منبثقة من الواقع الموضوعي في كل أمة ومقابلة له.

بهذا ، وليس بدون هذا ، تتوافر للثورة المقدرة على تحمل الجهد الثوري والصبر على النضال حتى النصر ، واليقين الذي يثبت أقدامها على الطريق الى غايتها ثم ينسق خطاها فلا تنحرف ولا تنقسم ولا تتناقض فترتد . وقبل ان تتوافر للثورة الوحدة العقائدية ستحمل في قلبها جرثومة المغامرة ، ولن تكون قادرة على مواصلة النضال حتى النصر ، فتنحرف أو تنهزم أو تفشل . بل قد تنتصر الثورة على أعدائها فتسحقهم ولكنها تفشل في تحقيق غايتها أي لا تستطيع أن تبني الحياة في ساحة انتصارها على ما تريد من عقيدتها الضيقة . ويكون لا بد للثورة عندئذ من ان تغتصب ولاء الجماهير بالقهر إلى أن تتراجع عن عقيدتها أو إلى ان تراجعها . وفي التاريخ المعاصر تجارب كثيرة من تلك الثورات المنتصرة التي تتراجع عن

منطلقاتها العقائدية أو تراجعها ، لتغني عقيدتها القومية بالاشتراكية مثلاً أو لتغني عقيدتها الاشتراكية بالقومية مثلا آخر . وثمة امثلة كثيرة غيرهما .

الثورة العربية :

ليست الأمة العربية استثناء من الأمم التي تعلمت من التاريخ ومن ظروفها الخاصة مضامين يرتفع اليقين بها الى حد العقيدة . فقد عرفنا المضمون القومي فيما سبق من حديث . وعرفنا معرفة اليقين أن الثورة طريق الوحدة ، وعرفنا المضمون الاشتراكي مما تعلمناه من التاريخ المعاصر ومما نعلمه في أمتنا من تخلف واستغلال . ونعرف من واقع أمتنا أنها مجزأة دولاً . كما نعرف أن الاستعمار يفرض سيطرته احتلالاً لأجزاء من الوطن العربي وان جزءاً منه قد اغتصبه الصهاينة وأقاموا عليه دولة اسرائيل . كل هذا ثابت لدينا ثبوتاً مطلقا لا شك فيه، لأنه الواقع الموضوعي الذي نعيشه . وكل هذا يرتفع بثبوته الى مستوى المضامين العقائدية القادرة على تحريك الثورة في الارض العربية . الا أن أية ثورة تنطلق من مضمون عقائدي واحد من تلك المضامين لن تحقق غايتها، لان الواقع الموضوعي الذي لا بد لها من أن تشقه في الطريق الى غايتها واقع مركب . والحياة التي تريد أن تصوغها عند النصر لا بد من أن تكون مركبة.

لهذا فإن وحدة العقيدة لازمة لاية ثورة في الوطن العربي أيا كان الشعار الذي تحمله. ووحدة العقيدة هنا تعني أن تكون الثورة تحررية قومية اشتراكية معا. وأن تحتفظ بهذه الوحدة العقائدية طوال مسيرتها الثورية . أن هذه الوحدة العقائدية هي التي ستضيء طريق الثورة في كل خطوة، وتحدد موضع التقدم في الخطوة التالية .

مؤدى هذا أن الثورة كطريق الى الوحدة – والخطاب هنا في نطاق عنوان الحديث – لا يمكن أن تكون ثورة وحدوية فقط . بل لا بد لها حتى تستطيع أن تشق طريقها الى الوحدة فعلا أن تكون تحررية اشتراكية ايضاً . ولعل هذا أن يكون اكثر وضوحاً عندما نعرف ان الوحدة، تلك الغاية العظيمة للثورة العربية ، ليست أكثر من نظام قانوني لدولة تشمل الوطن العربي كله. ولما كان النظام القانوني للدولة لا بد له من ان يجسد مضامين اجتماعية ويحميها فتلك وظيفته، فان الذين يحققون الوحدة لا بد لهم من أن يعرفوا ماهية المضمون الاجتماعي الذي تجسده وتحميه حتى يستطيعوا أن يقيموا في الوطن العربي دولة واحدة . وهذا يعنى أننا عندما نبحث عن الطريق الى الوحدة لا نبحث عن دولة بدون مضمون، اذ لا توجد دولة بدون مضمون . هي اذن الوحدة الاشتراكية تلك التي نبحث عن الطريق اليها . ومن ناحية أخرى فان الذين يحققون الوحدة لا بد لهم من أن يستردوا لها كل شبر من أرض الوطن العربى حتى تكون وحدة عربية . وهذا يعني أننا عندما نبحث عن الطريق الى الوحدة لا نبحث عن الطريق الى دولة بدون

سيادة . اذ لا توجد دولة بدون سيادة . هي اذن وحدة على أرض مطهرة من الغاصبين تلك التي نبحث عن الطريق اليها فهي دولة واحدة على وطن متحرر .

ولا يختلف الامر اذا كنا نبحث عن الطريق الى الاشتراكية ، او نبحث عن الطريق الى الحرية. فبحكم الواقع الموضوعي للامة العربية . لا بد من أن تتوافر لمن يريدون أن يحققوا المستقبل فيها وحدة العقيدة . وبحكم تعدد المضامين الحية لذلك الواقع الموضوعي الواحد لا بد للعقيدة الواحدة من أن تكون ذات مضامين متعددة . و بحكم وحدة هذا الواقع الموضوعي وتكامل المضامين فيه لا بد من ان تتكامل المضامين في العقيدة الواحدة .

و هكذا يتحدد المضمون العقائدي للثورة كطريق للوحدة . فهي ثورة تحررية وحدوية اشتراكية معاً . ولما كانت قد اكتسبت هذه السمة الخصيبة من واقع موضوعي متميز بأنه " عربي " ، هو ذاته الذي يحدد العلاقة بين مضامينها ويوحد بينها ، فيغني عن تعدد السمات أن نقول أنها " ثورة عربية " . ويكون من المهم – بالغ الأهمية – للثورة العربية أن تحتفظ بهذه السمة العربية المميزة لوحدة عقيدتها عندما يدور الحديث حول احد مضامينها ويكون مقصوراً عليه . فليس ثمة حرية مجردة بل هي حرية الأمة العربية بشراً ووطناً . وليس ثمة وحدة مجردة بل هي وحدة عربية . وليس ثمة اشتراكية مجردة بل هي اشتراكية عربية ، وحتى عندما يقال أنه الطريق العربي الى الاشتراكية ، فهو طريق عربي ولكن ليس الى اشتراكية مجردة ، بل هو الطريق العربي الى الاشتراكية العربية ، وهو التطبيق العربي للاشتراكية العربية .. الخ . انها هنا ليست خياراً غير لازم بين تعبيرات غير ذات مضمون ، بل هي تعبيرات لازمة لعقيدة ملزمة ، تخوض الأمة العربية معركة ضارية على ضوئها . لهذا يجب ان نظل دائماً واعين ، وان تظل الجماهير العربية واعية ، بالعلاقة الموضوعية بين المضمون الذي نتحدث عنه حديثاً مقصوراً عليه ، حرية كان أو وحدة أو اشتراكية ، وبين المضامين الأخرى فنحتفظ بوحدة العقيدة ولا نضل الطريق الى المستقبل ، اذ تلك أبعاد ثلاثة لمستقبل عربي واحد . اذن فالطريق الى الوحدة العربية هو الثورة العربية .

نريد ان نقول ان ليس ثمة طريق " خاص " الى الوحدة العربية ، مقصور على الذين يريدون الوحدة ولا يريدون الاشتراكية والحرية . اذ ليس للوحدة العربية طريق مقصور عليها في الواقع العربي .

الثوريون العرب

عندما نقول أن الثورة عمل ارادي فاننا نعني أنها لا توجد الا مجسدة في بشر. فلا وجود للثورة العربية ألا بقدر ما يوجد من الثوريين العرب. أي لا يوجد الطريق الى الوحدة العربية الا اذا شقه الثوريون في قلب الواقع العربي المجزأ.

فمن هم الثوريون العرب؟.

انهم أولاً الثوريون من العرب. أولئك الذين يؤمنون بالثورة طريقا الى غاياتهم ويقبلون مخاطر ذلك الطريق ويلتزمونه في نضالهم . غير أن هذا لا يعني انهم السفاحون . انهم فقط لا يخشون العنف ولا يقبلون أن تقهر إرادة الجماهير باسم القانون ، ولا يحترمون القانون الذي يقهرهم ، وبذلك يكونون " نوعاً " من الناس يمثل قيماً ثورية تضبط سلوكه حتى بعيداً عن المعارك الحارة . الثوري انسان يجسد الثورة . لا يخشى العنف ان اضطر اليه ، ولكن ثوريته لا تتوقف على مقدرته على العمل العنيف . فلقد كان غاندي ثائراً بعدم العنف . وكان محمد بن عبد الله – عليه الصلاة والسلام – في قمة الثورية حتى وهو ينصح القلة من المؤمنين بأن يهجروا مكة الى حيث يأمنون على حياتهم .

أولئك هم الثوريون .

وطبيعي أن ليس كل الثوريين من العرب ، ثوريين عرباً .

ان العروبة هنا سمة تميز فئة من الثوريين بتجسيدهم " للثورة العربية " كما عرفناها .

ان هذا لا يعني – على سبيل القطع – انهم ممتازون على غيرهم من الثوريين من الأمم الأخرى . كما لايعني انهم متميزون عن غيرهم في الأصل أو اللون أو الدين أو المقدرة الفكرية ، انما يعني انهم الطليعة الثائرة من أجل جماهير تلك المجموعة البشرية التي صنعها التاريخ أمة عربية واحدة . ان مقياس عروبة الثوريين أن يمثلوا الأمة العربية ككل . ان تكون ثورتهم من اجل مصالح كل الجماهير المقهورة في الأمة العربية ، وأن تكون غايتهم تحقيق إرادة تلك الجماهير ، وان يكون ولاؤهم دائماً لأمتهم . وهم الثوريون العرب بقدر ما يجسدون هذا سلوكاً . وهذا لا يمنع انه بحكم الحد المكافئ للحركة الثورية سينطلق كل ثائر منهم من المكان الذي يقيم فيه، ولكنه لا يكون ثائراً عربياً الا اذا كان يعتبر الوطن العربي كله ساحة نضاله الثوري . كما لا يمنع أنه بحكم العزلة المفروضة على حركة الجماهير العربية سيكون رفاق النضال في حدود الاتصال المتاح، ولكنه لا يكون ثائرا عربيا الا اذا كان يعتبر الثوريين العرب في كل مكان رفاق ثورته. كما أنه بحكم تغاير الاثار التي تركتها التجزئة في الاقاليم العربية، سيصطدم كل ثائر عربي باشكال متغايرة من القهر تحدد له أسلوب المعارك التي يخوضها وأهدافها المرحلية، ولكنه لا يكون ثائراً عربياً إلا اذا كان ثائراً على كل اشكال القهر التي تتعرض لها الجماهير العربية في أي مكان من الوطن العربى، وأن تكون أية معركة يخوضها محكومة باستراتيجية و تكتيك " الثورة العربية " الشاملة.

على ضوء هذا نستطيع ان نحدد من هم الثوريون العرب .

انهم تلك الفئة من التقدميين العرب الذين يرفضون الشكل القانوني الذي يقف عقبة في الطريق الى غاياتهم فيحطمونه . اذا كانوا يريدون التحرر فغنهم يقاتلون الاستعمار ويخرقون كل الدساتير والقوانين والنظم التي صاغها وفرضها لحماية مصالحه . يرفضون شرعية الاستعمار ويستمدون شرعية نضالهم من شرعية الثورة عليه .

وإذا كانوا يريدون الغاء اسرائيل واسترداد فلسطين فإنهم لا يلزمون انفسهم بالاتفاقات أو المواثيق أو القوانين التي اوجدت اسرائيل وتولت حمايتها . انهم يرفضون شرعية الاغتصاب ويعتبرون سحق اسرائيل مصدراً كافياً ووحيداً ، لكل ، وأي ، وسيلة تؤدي الى تلك الغاية المشروعة . وإذا كانوا يريدون الوحدة فإنهم يرفضون أن يلتزموا في نضالهم من أجلها تلك الدساتير والقوانين التي تجسد التجزئة وتحميها . انهم يرفضون شرعية الدول الاقليمية ويعتبرون دولة الوحدة هي المصدر الوحيد لشرعية نضالهم . وإذا كانوا يريدون الاشتراكية فإنهم يرفضون القوانين والنظم التي صاغتها الرجعية العربية حماية ودعماً لاستغلال الجماهير ، ويعتبرون نضالهم مشروعاً بقدر ما يحرر الجماهير من الفقر والقهر الاقتصادي والاستغلال ... وهكذا .

بهذا يخرج من عداد الثوريين العرب ، عديد من الأفراد والمنظمات التي تخفي تخاذلها وعجزها عن النضال تحت واجهة شرعية مضادة لأهداف الثورة العربية . وهكذا يكون أول الخارجين أولئك الذين يلتزمون النطاق الاقليمي شكلاً او مضموناً . خارج نطاق الثورة العربية ، وبعيداً عن صفوف الثوريين العرب ، كل المنظمات والأحزاب والحركات والهيئات الاقليمية .. حتى لو كانت قادرة على الثورة ، حتى لو رفعت لواء الوحدة أو لواء الحرية أو لواء الاشتراكية ، بل حتى لو رفعتها لواء واحداً ذا نجوم ثلاثة . ثم يخرج من عداد الثوريين العرب في سبيل الحرية الذين لا يعرفون سبيلا الى التحرر من القهر الاستعماري الا قبول الاستعماريين عن طريق المفاوضة معهم . ويخرج من عداد الثوريين العرب في سبيل استرداد فلسطين أولئك الذين لا يعرفون سبيلا الى سحق اسرائيل الا الضغط السلمي والمناورة على تيارات السياسة الدولية ، ويخرج من عداد الثوريين العرب في سبيل الاشتراكية الذين يقدسون الملكية الخاصة ولا يعرفون سبيلاً الى الغائها الا برضاء المالكين .

وكم بهذا يخرج من صفوف الثوريين العرب

غير ان للخارجين بقية .

فالمضمون القومي للثورة العربية التي يجسدها الثوريون العرب ، تخرج من صفوفهم الذين يتجاوزونه أو يقصرون عنه ولو كانوا ثائرين فعلاً . فمثلاً اذا كان كارل ماركس وفريدريك انجلز قد

قالا في البيان الشيوعي أن الشيوعيين يتميزون عن غيرهم بأنهم يمثلون الطبقة العاملة ككل بدون اعتبار للقومية ، فغن الذين يؤمنون بهذا الفكر اللاقومي أو يجسدونه عملاً حتى بدون ايمان يخرجون من صفوف الثوريين العرب . كذلك يخرج من صفوفهم الاقليميون الذين يثورون من أجل أغراض اقليمية بحته ، وهذا تحذير خاص للذين يقاتلون في الجنوب العربي ومن أجل استرداد فلسطين وفي رؤوسهم أوهام عن دول اقليمية جديدة يتولون المناصب فيها .

ان الثورة العربية التي يجسدها الثوريون العرب أشمل من الثورة في أي اقليم فتتضمنها وتحقق للجماهير المقهورة في كل اقليم مصالحها المهدورة ، لهذا قد يقف الثوريون العرب في جبهة واحدة مع الثوريين الاقليميين في مواجهة القهر الاقليمي ولكن المضمون القومي لا يلبث ان يفرق بينهم في علاقة الثورة في اقليم بالثورة العربية . فالثوريون العرب يعتبرون الثورة في أي اقليم جزءاً من الثورة العربية ، تخضع في خطتها لمقتضيات الثورة الشاملة ، لهذا يفهم الثوريون العرب في الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية – مثلاً – لماذا يقدمون التضحيات من اجل تحرير الجماهير في الجنوب العربي واليمن . بينما الثوريون الاقليميون يعتبرون مهمتهم قد انتهت ان تحقق لهم النصر في اقليمهم ، ويتحدثون – ولو همساً – عن التضحيات التي يجب ان تدخر لبناء " الوطن " . وهنا تكمن مخاطر الاصطدام المباشر بين الثوريين العرب والثوريين الاقليميين ولو كانوا جبهة في معركة واحدة . فإن الفارق بين " مالنا واليمن " وبين " مالنا وفلسطين " فارق دقيق ، يكاد يكون – على المستوى الفكري – معدوماً ، وان كان كافيا للتفرقة بين " الثورة العربية " والخيانة . من أجل هذا تعتبر السمة العربية للثوريين العرب مميزاً جوهرياً .

ومن ناحية أخرى فإن " الثورة العربية " التي يجسدها الثوريون العرب ، اضافة الى ثورة الانسان في كل مكان ضد القهر على المستوى العالمي . " فالثورة العربية " في سبيل الحرية مثلاً ، تقف ضد الاستعمار وتؤيد الثورات التحررية في كل مكان ، لأنها تدرك أن الاستعمار وحدة معتدية يجب ان تزول وأن كل ضربة تضعفه تحقق لنا فرصة أكبر لتحرير الجماهير العربية من قبضته . وفي هذا يلتقي الثوريون العرب مع كل الثائرين ضد الاستعمار أياً كان منطلقهم الفكري . ولكن الثورة التي يجسدونها نضالاً وحركة تظل " ثورة عربية " حتى وهي تدعم الحركات التحررية خارج حدود الأمة العربية . ويبدو هذا في مواقف الثوريين العرب . فقد حدث مثلاً في سورية وفي الجزائر وفي فلسطين أن هادن الشيوعيون الاستعمار وتعاونوا معه يوم ان تحالفت روسيا مع الغرب أثناء الحرب الأوروبية الأخيرة ، ويوم ان اعترفت روسيا مع الغرب بإسرائيل ، ويوم أن اشترك الشيوعيون الفرنسيون مع الاستعماريين الفرنسيين في مذابح الجزائر ، وكان موقف الشيوعيين في كل هذا تكتيكاً خاضعاً ومنسجماً مع منطلقهم اللاقومي الذي يعتبر أحد الأسس الفكرية في النظرية الماركسية وجوهرها . وطبيعي ان هذا الخلاف قد أدى إلى الاصطدام المباشر بينهم وبين الثوريين العرب . وقد يقف الثوريون العرب والشيوعيون موقفاً واحداً مثلاً في مرحلة التحول الاشتراكي لمواجهة الرجعية العربية ، ولكن المضمون القومي "للثورة العربية " لا يلبث أن يفرق بينهم كلما تقدم البناء الاشتراكي واقترب من غايته العظيمة . وهذا تحذير خاص أيضاً للذين لا يرون في

اسرائيل إلا أنها دولة عميلة للاستعمار الرأسمالي ويديرون نضالهم من أجل استرداد فلسطين على هذا المحور وحده ، فاسترداد فلسطين غير متوقف على سياسة دولة اسرائيل . واسرائيل ستسحق سواء كانت عميلة للاستعمار الرأسمالي أو كانت متحررة منه أو حتى لو استطاع الاشتراكيون الزائفون فيها أن يستولوا على السلطة ويحولوها الى دولة اشتراكية . وهذا لا ينفي ان اسرائيل دولة من خلق الاستعمار الرأسمالي وعميلة له انما دلالة هذا أنها وجود يجسد العدوان الاستعماري . هذا الوجود يجب ان يزول بصرف النظر عن مضمونه الاجتماعي . " فالثورة العربية " تدفع العدوان عن وطنها العربي ، ولا تحاكم سياسة تلك الطغمة المغتصبة لأرض فلسطين ولا يؤثر في موقفها ان تعرف لماذا جاءوا وماذا يفعلون هناك .

ان الثوريين العرب يكافحون من أجل أمتهم من خلال تحرير الجماهير المقهورة في كل اقليم ، ويسهمون في الكفاح من أجل تحرير الجماهير المقهورة في الأمم جميعاً ، ولكن مصلحة أمتهم ككل هي التي تحدد لهم مراحل وخطط وأدوات نضالهم الثوري في الاقاليم وعلى المستوى العالمي أيضاً .

والثوريون العرب يكافحون من أجل الحرية حيث الاستعمار والقهر ، ويكافحون من اجل الوحدة حيث الاقليمية والتجزئة ، ويكافحون من أجل الاشتراكية حيث التخلف والاستغلال ، وهم في أي من معاركهم هذه طليعة القوى المناضلة معهم ، ولكنهم متميزون بوحدة المنطلق ، بوحدة العقيدة ، وبأنهم يجسدون " ثورة عربية " واحدة . لهذا يغني عن القول بأنهم طليعة التحرريين وطليعة الوحدويين وطليعة الاشتراكيين أو عن القول بأنهم الطليعة التحررية الوحدوية الاشتراكية معاً ، أن نقول أنهم " الطليعة العربية " حتى يعرفوا ان مكانهم في المقدمة وحتى لا يضلوا الطريق وهم يناضلون في معارك التحرر ، أو في معارك الوحدة ، أو في معارك الاشتراكية .

أداة الثورة العربية :

في مثل بساطة واحد زائد واحد يساوي اثنين ، تصبح وحدة أداة الثورة العربية بديهية وبسيطة بعد كل ما قلناه . أمة واحدة ، ومصير واحد ، وعقيدة واحدة ، ومضمون ثوري واحد ، وساحة نضال واحدة وخصائص واحدة تميز الثوريين ... كل هذا يحتم أن تكون للثورة العربية أداة واحدة . هذا إذا لم يكن الثوريون العرب يبحثون عن الطريق الى الفشل ، وليس عن الطريق الى الوحدة العربية .

لنعرف أولاً ماذا تعني وحدة أداة الثورة .

انها تعني أن يناضل الثوريون العرب في كل مكان من الوطن العربي خلال تنظيم عربي واحد ذي قيادة عربية واحدة ، يضع " للثورة العربية " استراتيجية واحدة ، ويخضع النضال الثوري في كل مكان لتكتيك يتفق مع غايتها الواحدة ويخدم هذه الغاية . بهذا وحده تجسد " الطليعة العربية " " الثورة

العربية " ، وتحقق الوحدة في ذاتها لتكون قادرة على هزيمة التجزئة . اما كيف توزع قواها ، وكيف تقسم كتائبها ، وأين يقع مركز كل كتيبة من الوطن العربي ، فذلك شأن " الطليعة العربية " ذاتها ، أي يدخل في نطاق كيف تستعمل امكانياتها المتاحة في سبيل غاية واحدة . المهم ألا تقوم تنظيماً وقيادة ولا تتحرك كراً وفراً على أساس اقليمي . المهم الا تكون اقليمية ، أي لا تجسد في ذاتها ، قيادة وحركة ، الاقليمية التي تهدف الى الغائها . المهم ان تحتفظ بسمتها العربية في كل الظروف ومهما كانت طبيعة النضال الذي تخوضه . بعد هذا ليس من المهم أن تغطي كل الاقاليم تنظيماً فتلك إحدى غاياتها ولكن ليس شرط وجودها . وليس من المهم أن تمثل تنظيما الشعب العربي في كل اقليم ، بل ان هذا منزلق خطير حتى لو كان مساعدا على الحركة وسهولة ادارة المعارك في الاقليم ، ذلك لأن التمثيل الاقليمي قد يتضمن قبولا للتجزئة ، ولا بد من أن يحمل معه الى قلب التنظيم جراثيم الاقليمية فتفتك به من الداخل واذا كان الحصر الاقليمي قد يقتضي أن يكون " للطليعة العربية " فروع في كل اقليم ، فيجب ان تظل القيادة دائما مطهرة من الاقليمية التي قد يعبر عنها التمثيل الاقليمي . تأكيداً دائماً على أنها على الطريق الى الوحدة العربية . لهذا يجب أن تكون قيادة واحدة ، ولكن عربية وليست اقليمية .

هذا بديهي ومفهوم من حيث هو ضرورة لازمة لنجاح الثورة العربية .

ومع هذا فثمة شعار تعدد الثورات العربية . وثمة شعار التقاء الثورات العربية وهي لا تكون ثورات ولو التقت الا إذا كانت متعددة . أي أن هناك من يتصور ان الثوريين العرب يستطيعون ان يكونوا فرقاً مقاتلة بدون قيادة واحدة . وهكذا تصبح الترجمة الحقيقية لتعدد الثورات العربية والتقائها ، هي تعدد القيادات والتقائها ، وتصبح مشكلة القيادة ، ومن يتولاها . هي التي تمزق صفوف الثوريين العرب الى وحدات تنظيمية منعزلة . أي يسقط الاحتجاج الذي يرفعه البعض من أن ثمة مبررات موضوعية من واقع الاقاليم والنضال الثوري فيها لتعدد الثورات . أي أن بعض الذين يرفعون شعار تعدد الثورات في الوطن العربي يتسترون وراء القوى الثورية ، ويستغلون الجماهير العربية ، ليصلوا أو ليحتفظوا بمناصبهم القيادية . انها مسألة شخصية لا أكثر ، لا تغيب دلالتها الاقليمية ، وهو ما ينفي استحقاق الذين تحركهم وتختفي وراء شعاراتهم لأي موضع – ولو موضع الجند – في مسيرة الثورة العربية . وهو موقف فردي انتهازي يجرد صاحبه حتى من اعتباره الخلقي كإنسان .. ثم هي مشكلة يحلها الثوريون العرب أنفسهم عندما يرفضون قيادة الانتهازيين الذين يستغلونهم جنداً على طرق لا تؤدي إلا الى حيث تقع أهواء القادة . بل ان هذا الرفض هو التعبير الفعلي عن مدى صلابتهم العقائدية.

والواقع من الأمر أن الذين يرفعون شعار تعدد الثورات العربية . يخفون في انفسهم غير ما يعلنون فلا يمكن أن يكونوا سواء في موقفهم من " الثورة العربية " أو في موقف " الثورة العربية " منهم . فالتعدد او الالتقاء عندهم جميعاً تعدد او التقاء " مرحلي " ، ثم يختلفون بعد هذا منطلقاً . فمنهم الذين يضمرون أن تكون تلك هي الصيغة النهائية للعمل الثوري في الوطن العربي ، وهؤلاء يركزون عادة على أهمية اللقاء

بين الثورات العربية ، وضرورة الاعتراف المتبادل بوجودها ، ويضخمون الانجازات التي يمكن أن يحققها ذلك اللقاء ، ويدعون الى المغفرة ، مغفرة الردة ، ويستغلون أقبح استغلال تحركات أعداء الأمة العربية للتعجيل بلقاء الثورات وتدعيمه كعلاقة بين أطراف لكل منها حق مشروع في الوجود المستقل . انهم – باختصار – يضمرون ان يكون اللقاء بين الثورات في الوطن العربي بديلاً عن الوحدة العربية . وقد عرفنا من قبل أن تلك هي المحصلة النهائية لتعدد الثورات ولو التقت، وانه طريق مسدود لا يؤدي الى الوحدة العربية. أما الآخرون فمنهم العاجزون عن اسقاط القيادات الاخرى فيريدون الاحتفاظ بتعدد الثورات ليكون ثمة مبرر لتعدد القيادات، ابقاء على مراكزهم القيادية . وهؤلاء هم الانتهازيون الذين يبيعون مصير امتهم بقيادة " شللهم " الهزيلة. وقد عرفنا أيضا أن طريقهم الى الوحدة مسدود. يبقى المريدون جمع الثوريين العرب في تنظيم واحد، العاملون من أجل هذا، ولكنهم يقبلون التقاء الثورات مرحليا " كتكتيك " في الطريق الى وحدة اداة الثورة العربية. اي انه التحام بالاقليمية للقضاء عليها.

وهكذا فإن الحكم على شعار التقاء الثورات في الوطن العربي يتوقف على ما إذا كان استراتيجية أقليمية أم تكتيكا قوميا. فكيف يمكن معرفة هذا من ذاك ؟. أولاً : بنوعية القيادة التي تدعو الى التقاء الثورات وعلى ضوء تاريخها القومي . ثانيا : بعدم التوقف عند مرحلة اللقاء، أي بأن يكون موضوع اللقاء ومضمون الحديث فيه هو : اما وقد التقينا فكيف نحقق الوحدة تنظيما وقيادة لنكون قادرين على شق الطريق الى الوحدة العربية ؟.. ان مجرد طرح هذا السؤال يكشف الذين يتشدقون بأن في التقاء الثورات العربية قوة على الدفاع ضد الخطر المتحرك على الحدود، ويتجاهلون- لا أدري كيف- ان وحدة القوى الثورية العربية في تنظيم واحد تحت قيادة واحدة لا بد ان تكون- طبقا لذات منطقهم- الخلاص النهائي من أي خطر متحرك أو كامن . وهنا لا بد من أن ننبه الى أن " وحدة " القوى العربية الثورية لا تعني سوى المتميزين لأنهم " ثوريون عرب" كما عرفناهم ، كما لا تعني الا أن تكون تلك القوة مجسدة في تنظيم عربي ثوري واحد . وأما الذين يريدون ان تنطوي " وحدة " القوى الثورية العربية على " تعدد " تلك القوى تنظيماً وقيادة فإنهم يناقضون أنفسهم ولا يقنعون أحداً بمجرد رفعهم شعار " وحدة القوى " بدلاً من " تعدد القوى " أو " التقاء القوى " المتعددة ، اذ العبرة دائماً بالمضمون لا بالعنوان الذي يعلق عليه .

في مواجهة كل هذا اللف والدوران يبقى الضمان الوحيد لانعدام مقدرة أعداء الوحدة العربية على المناورة تحت الشعارات ، أن توجد فعلاً " الطليعة العربية " تنظيماً يضم الثوريين العرب تحت قيادة واحدة . عندئذ سيكون من مهمات " الطليعة العربية " ان تحدد كيف تلتحم بالقوى العربية والصيغة الملائمة لتحريرها من التنظيمات الاقليمية ، والاسلوب المناسب لاستقطابها الى التنظيم القومي ، أي سيكون من مهماتها أن تحدد الكيفية التي تجهز بها على المنظمات الاقليمية ولو كان من ضمن هذا ان تلتقي بها .

استرداد القاعدة :

طبيعة التجزئة في الوطن العربي تحتم أن يكون طريق " الثورة العربية " الى الوحدة منطلقاً من قاعدة مادية أي من جزء من الوطن العربي واقع تماماً تحت سيطرة الثوريين العرب ، تكون فيه القيادة وتحشد فيه امكانيات الثورة ، ويلتقي فيه الثوار العرب ويلوذون به . أي مكان يوفر للثورة العربية الأمن اللازم لمواصلة تحركها . وذلك لأن الغاء التجزئة يعني استرداد الأرض العربية وتحريرها من الدول الاقليمية ، فهي عملية غزو ثوري بكل معنى الكلمة .. ولا بد للأرض المستردة من أن يحتفظ بها لدولة الوحدة ، ولا بد لكل أرض تتحرر فتسترد أن تدخل في دولة الوحدة ، لهذا فإن أول طريق الى الوحدة هو أرض متحررة تقوم عليها قيادة الثورة وتقيم فيها دولة الوحدة النواة .

وعندما تنتظم صفوف الثوريين العرب في " الطليعة العربية " ستكون مهمتهم الأولى كسب قاعدة للثورة العربية يقيمون فيها نواة دولة الوحدة .

لا .

فإن الثورة العربية لا تبدأ من الصفر .

فقد كانت " للثورة العربية " قاعدتها وقياداتها يوم ان قامت الجمهورية العربية المتحدة في اقليمي مصر وسورية سنة ١٩٥٨ . ولكنها اغتصبت بالانفصال المجرم سنة ١٩٦١ . وليس معنى هذا أن يقفز أحد الاقليمين الى وحدة جزئية مع اقليم آخر (العراق مثلاً) قبل استرداد سورية . بل يجب أولاً وقبل كل شيء ان تعود الجمهورية العربية المتحدة – قاعدة الثورة العربية – الى وحدتها . ولا وحدة الا بعد عودة سورية والغاء الانفصال . ان أية مساومة على الغاء الانفصال تتضمن تبريراً للانفصال ذاته ، واية شروط سابقة لعودة الوحدة بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة تتضمن تشكيكاً في شرعية الوحدة ، وأي تجاهل للانفصال والبحث عن وحدة جديدة في أقاليم أخرى ، هو قبول للهزيمة وبذر لبذور " الانفصالية " في الوطن العربي أي تضمين الوحدة العربية ذاتها امكانيات تجزئة جديدة .

لهذا لامفر " للثورة العربية " من أن تسترد قاعدتها وتلغي الانفصال قبل ان تبدأ خطوة أخرى على الطريق الى الوحدة .

ان أخذ الأمر هذا المأخذ الصارم يحتمه أمران : اولهما أن وحدة الجمهورية العربية باقليميها موضوع معركة محتدمة بين الطلائع العربية من ناحية و بين الانفصاليين من ناحية أخرى . وكل مهادنة للانفصاليين أو مساومة معهم ، تميع المعركة وتضعف ثقة الشعب العربي في حتمية الوحدة .

وتفسح للانفصال فرصة حياة لا يستحقها . ان المعرك المصيرية لا تحتمل المساومة او الشك ، وليست ساحتها مجالات مناسبة لمناقشة أسباب النكسة . ان الحساب والجزاء يأتيان بعد النصر فلا ينبغي أن يلهيا المناضلين ضد الانفصال عن غايتهم المباشرة . وبعد ان يلغى الانفصال وتعود الوحدة سيكون لدى الشعب العربي كل الوقت والامكانيات الكافية لمحاسبة الذين اسهموا في الانفصال أو دعموه أو تخاذلوا عن مواجهته المواجهة الثورية اللازمة . اذن ستكون لديه – على الأقل – قوة الجماهير الملتحمة . المبرر الثاني أنه إذا كانت الوحدة بين مصر وسورية الخطوة الأولى التي اجتاز بها الشعب العربي حاجز التجزئة ، فيجب أن يثبت نهائياً وبشكل حاسم – منذ البداية – ان الانفصال غير مشروع مهما كانت الظروف ، وان على الذين لا تعجبهم صيغة الحياة في دولة الوحدة ان يكافحوا – داخلها – لتحقيق ما يبغون ، ولكن ليس لهم ولا لغيرهم ، ان يمزقوا الدولة الواحدة أجزاء لتنطلق يد الاستبداد في جزء من أرض الوطن الواحد ، أو في جزء معزول من الشعب الواحد . نعم يجب ان يثبت نهائياً وبشكل حاسم ، أن الانفصال ردة الى طريق أحكم اغلاقه ، وان الوحدة منطلق الى الأمام ، وان الردة تمرد رجعي يجب ان يسحق سحقاً ليعلم كل الذين يعيشون بقضية الوحدة ، وكل المتطلعين اليها ايضا ، أنه تحت أي ظرف سيكون الانفصال مستحيلا . ولتكن لهذا الدرس قسوة دروس البداية .

لم تكن الجمهورية العربية المتحدة التي قامت سنة ١٩٥٨ ، دولة سورية أو دولة مصر ، ولم تكن دولة الذين شاء التاريخ أن يعاصروا قيامها أو يسهموا في انجازه ، بل كانت دولة الوحدة النواة المرشحة تاريخياً لكي تضم باقي أجزاء الوطن العربي بعد ان ضمت سورية ومصر بهذا كانت الجمهورية العربية المتحدة دولة الشعب العربي كله ، ولقد كانت سمتها القومية تلك مصدر حق لكل عربي في أن يعتبرها دولته الخاصة . وأن يستمد منها خبرته بمعوقات الوحدة الكبرى ومنجزاتها . وأن يغني بها معرفته بالعلاقة بين الوحدة كإطار سياسي وبين الحرية والاشتراكية كحياة ومستقبل . كان لكل عربي – داخل الجمهورية وخارجها – الحق في ان يستفيد من تجربة الدولة النواة ليكون له رأي أكثر نضجاً في كيفية انجاز وحدة باقي الأجزاء بأقل قدر من المعاناة في أقصر وقت من الزمان . أما تحطيم النواة ذاتها ليعود الشعب العربي الى عصر الضياع في التجزئة ، عصر ما قبل ١٩٥٨ ، فعدوان على آمال الشعب العربي وإهدار لمنجزاته ، لا يحتمل التعليل أو تصيد الأخطاء ولا تتسع له مغفرة الجماهير العربية ، ثم انه لا يحتمل – بوجه خاص – السفسطة الفكرية المثالية حول ما كان فعلاً وما كان يجب ان يكون .

اذن ، بالنسبة الى وحدة الجمهورية العربية المتحدة ، ليست القضية المطروحة هي : ما الطريق الى الوحدة العربية ؟ بل هي قضية الانفصال : كيف يسحق ؟ . قضية الثورة العربية : كيف تسترد قاعدتها ؟ وعلى من يريد أن يختار ما يشاء منطلقاً لتفكيره أو لسلوكه ولكن هذا المنطلق ذاته هو المحك الذي لا يخطيء في بيان مدى وعي وثورية المناضلين في سبيل الوحدة العربية . كما انه ضوء قوي يكشف أعداء الوحدة العربية وادعيائها ، لا في اقليمي الجمهورية العربية المتحدة فقط بل وعلى نطاق الوطن العربي كله .

بمعنى أنه وان كانت ساحة المعركة ضد الانفصال في اقليمي سورية ومصر ، فإنها ليست قضية سورية ومصر ، بل قضية الدولة النواة ، ومن هنا فإن موقف الثوريين العرب في الوطن العربي كله من هذه القضية بالذات – قضية الانفصال – هو الاختبار الأول لمدى قوميتهم ومدى وحدويتهم ومدى ثوريتهم . وطبيعي بعد هذا أن أي عربي يضع قضية الوحدة " الدولة النواة " موضعاً ثانوياً من نضاله اليومي ، او – وهذا اشنع – يعتبرها قضية الشعب العربي في سورية خاصة ، لا يمكن ان يقنع أحداً بأنه ثوري عربي . وطبيعي أن تكون أول مهمة " الطليعة العربية " أن تسترد القاعدة التي كسبتها " الثورة العربية " سنة ١٩٥٨ ، وفقدتها سنة ١٩٦١ . وعندما تسترد " الثورة العربية " قاعدتها ستجد قيادتها لاتزال هناك في القاهرة ، هذا لا شك فيه . ولن يحدث انفصال مرة أخرى ، هذا لا شك فيه ايضاً . ذلك لأنه إذا كان توافر القاعدة والقيادة لم يغن " الثوريين العرب " عن التنظيم الذي يحمي القاعدة تحت قيادته ، فإن وجود " الطليعة العربية " أداة " للثورة العربية " سيحول دون أي انفصال . وهكذا يثبت مرة أخرى كيف ان وحدة الثوريين العرب في تنظيم قومي ذي قيادة واحدة ، مسألة حياة أو موت . لا لشق الطريق الى الوحدة العربية فحسب . بل للمحافظة عليها أيضاً .

أم تكن خلاصة التجربة الثورية في الوطن العربي ، بكل ما فيها من بطولات وتضحيات ، بكل ما فيها من انتصارات ونكسات ، بكل ما فيها من وحدة وانفصال ، ان انطلق من القاهرة صيف سنة ١٩٦٣ ذلك النداء النذير الى التقاء الثوريين العرب في حركة عربية واحدة ؟ .

فيا أيها الثوريون العرب ، ما الذي – اذن – تنتظرون ؟

من الممكن الى ما يجب أن يكون :

من قلب التجزئة الى الوحدة العربية .

تلك قاعدة النضال الثوري على الطريق الى الوحدة العربية . ان رفض التجزئة لا يعني تجاهلها فهي واقع . وادانة الاقليمية لا تعني انكارها فرواسبها تقذي عيوننا في ساعة . ان هذا الواقع الذي تريد " الثورة العربية " أن تطهر منه المستقبل العربي يحدد للثورة العربية – لاخيار لها في هذا – نقطة البداية . أما كيف تناضل " الثورة العربية " في قلب التجزئة فإن هذا أمر تحدده " الطليعة العربية " على ضوء الظروف الموضوعية في كل موقع نضال . ولن يكون كل شيء متوقفاً على الظروف الموضوعية ، فإن أعداء الوحدة العربية لن يكفوا عن الدفاع عن التجزئة ورد " الثورة العربية " عنها . وليس أعداء الوحدة العربية ذوي مقدرة هينة . صحيح انهم مجردون من مقدرة الجماهير العربية ، ولكنهم أصحاب الدولة في الاقاليم بكل ما تعنيه الدولة من مقدرة على البطش . يضاف إلى هذا أن المعركة في سبيل الوحدة العربية تدور في

مناخ دولي غير صديق اذا لم يكن معادياً . فليس من مصلحة الدول ذات القوة المؤثرة ، وهي مشتبكة في صراع يدور على محاور قومية بحتة لا يخفيها الادعاء العقائدي ، أن تقوم في الوطن العربي دولة قومية واحدة ، وآية هذا موقف تلك القوى الدولية من اسرائيل . وعلى سبيل القطع لن تهب على معركة الوحدة العربية رياح صديقة من اوروبا والاوروبيين في اميركا الشمالية . ان هؤلاء جميعا لم ينسوا الحروب الصليبية قط ، ولم يفهموا – كما فهمنا – ان لاعلاقة لها بالدين . ثم هناك " الاقليمية " التي بلغت في بعض الاقاليم حداً من الصلابة يدعم مقاومة الاقليميين " للثورة العربية " . ثم هناك تعدد ساحات المعركة في سبيل الوحدة العربية ، حيث يقاتل الثوريون العرب ضد الاستعمار وضد التجزئة وضد الرجعية في وقت واحد . ثم هناك الثقل الثقافي للفكر اللاقومي الذي يقيم مقاييس مجردة للتقدمية ويثير الرعب باسم تلك التقدمية المعلقة بعيداً عن الواقع بحدوده في المكان والزمان . ان القدر الأكبر من الاقليميين يتسترون بالاشتراكية لدعم التجزئة ، ونعرفهم من خلال اصرارهم على أن تقوم الاشتراكية في الوطن العربي على أسس فكرية لا قومية ثم .. الخ .

ان هذا وكثيراً غيره يجسده أعداء يمرحون في الوطن العربي ويندسون في صفوف الجماهير العربية ، ولا يتورعون عن القيام بأي عمل – ولو كان جريمة – للحيلولة دون أن تقوم الوحدة العربية . ولن تهزمهم الثورة العربية إلا اذا كانت أكثر منهم وعياً ، واكثر منهم صلابة ، ثم أكثر منهم مقدرة على التحرك الثوري على طريقها الى الوحدة العربية تحت كل الظروف . وهذا يحتم ان تكون قادرة دائماً على ايجاد التكتيك الملائم لهزيمة الظروف الموضوعية ومناورات أعدائها معاً . وهي مهمة غير يسيرة ، وان كان ييسرها ان الوجود الموضوعي للأمة العربية يحتم ان تكون لها دولتها الواحدة ، أي ان " الثورة العربية " تناضل من أجل غاية وفر لها التاريخ اسباب النصر . ثم ييسرها ان " الثورة العربية " هي القوة الضاربة لجماهير الامة العربية . وليس ثمة قوة في الارض تستطيع أن تهزم قوة الجماهير المنظمة اذا توافرت لها القيادة الواعية الصلبة .

كل هذا يخضع نضال الثوريين العرب لخطط تتولة قيادتهم وضعها والتنسيق بينها ، ضمن خطة واحدة لنضال " الثورة العربية " في الطريق الى الوحدة . أي ان وضع استراتيجية وتكتيك " الثورة العربية " في أي مكان من الوطن العربي ، وفي أي زمان ، مهمة القيادة في القاعدة الثورية . فهي وحدها صاحبة الحق في تحديد كيف يدور النضال الثوري في قلب كل اقليم ، ومتى يتم اسقاط " الدولة " الاقليمية لحساب دولة الوحدة العربية .

غير ان أية استراتيجية أو تكتيك لا يمكن أن يكون مناقضاً لغاية " الثورة العربية " وأهدافها . ومن هنا نعرف أن ثمة مهمة دائمة للمناضلين في سبيل " الوحدة العربية " هي هزيمة الاقليمية بكل ما تمثله الاقليمية من مضامين سياسية أو اجتماعية أو فكرية . فعلى الطريق الى الوحدة العربية يظل الثوريون العرب في حالة اشتباك دائم وصراع لا يهدأ مع الاقليميين وضدهم . في كل مجال ، لابد من أن تكون المهمة

" اليومية " للمناضلين في سبيل الوحدة العربية اضعاف الاقليمية وزعزعتها وسحقها . في العمل السياسي ، وفي الميدان الاقتصادي ، وفي تلك الساحة الخطيرة من النشاط الثقافي فكراً وأدباً وفناً .. حتى في الرياضة أو في اختيار الشعارات .. في كل هذا وفي أي من هذا مجال للاشتباك مع الاقليمية وهزيمتها . وهي مجالات مفتوحة لمعارك في ظل ظروف مواتية . فإن اغلب الاقليميين في الظروف الحالية لا يملكون الجرأة للجهر بعدائهم للوحدة العربية . فهم لا ينكرون الوحدة العربية ولكنهم يحاولون دعم الاقليمية ، وهو موقف متناقض . وتلك فرصة مواتية للثوريين العرب لكشف هذا التناقض وتعرية الاقليمية وفضحها . وعندما يكشف الاقليميون تكون مهمة سحقهم أسهل بكثير . إذ ثمة دائماً الجماهير العربية القادرة على سحقهم :

غير ان أمضى سلاح لهزيمة الاقليميين هو كشف طبيعتها الفاشلة وعجزها – الذي لا مفر منه – عن تحقيق ارادة الجماهير العربية في الاقليم . نكتب هذا وفي سورية دولة اقليمية عاجزة عن ان تسترد من احتكارات النفط بضعة ملايين من الليرات . فلما ان ظن حاكموها انهم قادرون على هذا ، كشفوا عجز دولة اقليمية أخرى (العراق) عن أن توفي بمتطلبات الحياة اليومية للشعب العربي هناك . وكل هذا في مواجهة شركة . على أي حال فما على الثوريين العرب الا أن يسحبوا الدول الاقليمية من السنة حكامها لتوفي بوعودها التي تنثرها على الشعب العربي . يعدون بالتحرر : حطموا القيود اذن . يعدون بسحق اسرائيل : هذه اسرائيل أمامكم . يعدون بالاشتراكية : مزيد اذن من الرخاء والحرية . يعدون بالديموقراطية فلتهتف الجماهير العربية في كل مكان لتحيا الديموقراطية ولتكافح من أجلها داخل تلك الدول الاقليمية .

وعندما يفشل الاقليميون – وهم لاشك فاشلون – ستبقى الوحدة العربية في أذهان الجماهير العربية ، كما في الحقيقة ، صنو الحرية والاشتراكية والديمقراطية . وفي الطريق الى الوحدة ستسحق اسرائيل . وعندما تطهر اذهان الجماهير العربية من الاقليمية تهزم الاقليمية .. أي يتحقق " الوضع الثوري الوحدوي " في الاقاليم ، أما " متى " تسقط الدولة في أي اقليم لحساب الوحدة العربية ، فتلك مهمة تحددها " الطليعة العربية " .

وهكذا تدور المعركة في كل مجال ضد الاقليميين غايتها هزيمة الاقليمية .

المهم ان يفطن المناضلون في سبيل الوحدة العربية الى انها معركة . معركة ضارية يحاول كل طرف فيها أن يكسب مواقع جديدة على الطريق الى غايته : الوحدة او التجزئة . وهي معركة شاملة الأمة العربية كلها ولو لم يشترك فيها كل ابنائها . ولكن القادرين على أي اشتباك مشتبكون فعلاً . حتى القادرين ثم يستعلون عن المعارك واهمون . فلا أحد يترك أحداً ذا قدرة في موقع منعزل والأرض كلها صراع . والاستعلاء موقف سواء أراد صاحبه أو لم يرد . فهو موقف . وهو دائماً موقف عدائي من " الثورة العربية "

. وعدائي صريح والثورة منتكسة بما يتضمنه من حجب مقدرة صاحبه عن نصرة الثورة . وعدائي خفي والثورة منتصرة . بما يثيره من تضليل عن طريق الاستعلاء والحيدة ، فيحجب عن قوة الثورة قوى تظن – تحت تأثير هذا التضليل – ان الحيدة في معركة المصير العربي ممكنة .

لهذا ففي معركة النضال من أجل الوحدة العربية ، لايمكن " للثورة العربية " – مثلاً – أن تغفر لأحد التشكيك في منطلقاتها العقائدية باسم البحث العلمي المجرد ، أو في مقدرتها على النصر باسم البحث الموضوعي . ليس الثوريون العرب تلامذة في مدرسة وليس أحد استاذاً لهذه الأمة . وعندما تكون الثورة مشتعلة يقفل باب الاجتهاد في منطلقاتها ومبرراتها . ويتعين على الثوريين العرب الالتحام مع اؤلئك الذين يتسترون " بالاكاديمية " العلمية ليفروا من معركة هم قادرون على الاسهام فيها ، جهلاً بحقيقة المعركة – التي لم يكتشفها علمهم الغزير – أو اخفاء لمواقفهم الحقيقية . يجب ان تكشف تلك المواقف وتهتك اكذوبة الحياد التي يدعونها . أي يجب جرهم جراً الى خضم المعركة ليأخذوا أماكنهم فيها ، اصدقاء او أعداء . وسواء كانوا اصدقاء أو اعداء ستكسب " الثورة العربية " كسباً كبيراً عندما يستقر في أذهان الجماهير العربية ألا حيدة في معركة المصير . ولن تغفر " الثورة العربية " ما يحاوله " القوميون الماركسيون " الذين هم ليسوا قوميين وليسوا ماركسيين . ان الشيوعيين أقل منهم ضرراً و أكثر منهم أمانة . انهم اولئك اصحاب هذيان " تعريب الماركسية " ، الذين يلفقون بين القومية وفكر هو في جوهره لا قومي ، فلا يفعلون الا ان يشوهوا القومية والماركسية معاً . أولئك الذين يتهمون ماوتسي تونج ، وستالين ، ولينين ، وانجلز ، وحتى ماركس بأنهم لم يفهموا الماركسية ، وان التاريخ الذي صنعوه غريب عنها ، وانهم هم يعرفون فيها اسراراً لم يكتشفها أحد . أولئك الذين يتصيدون أخطاء القوميين وللقوميين اخطاء ، ويركزون عليها ، ويعتقدون انهم بهذا يضيفون شيئاً لم يقله غيرهم ، وينسون – ادعياء الثقافة – أن ثمة معركة قومية محتدمة وان عليهم أن يحددوا موقفهم منها معها او ضدها . وان الثقافة ليست استعلاء دعي بل مقدرة على خدمة القضايا الحية . ان هؤلاء الذين يريدون أن يهربوا من تهمة الشيوعية في مواجهة " الثورة العربية " ويريدون ان يهربوا من تهمة " القومية " في مواجهة الشيوعيين ، يشيعون أكبر قدر من البلبلة والاضطراب في صفوف الشباب العربي . لهذا يتعين على الثوريين العرب الالتحام بهم – بدون رحمة – وسحق فكرهم الملفق المضلل ، وكشف محاولاتهم الفاشلة . ثم لن تغفر الثورة العربية ، ابداً ابداً ، ما يحاوله اشتراكيو آخر الزمان الذين يريدون أن يعلموا المة العربية شيئاً جديداً : الاشتراكية الانفصالية ، التقدمية الاقليمية ... الخ . كل أولئك يجب أن يكشفوا من خلال التحام يومي يقوم الثوريون العرب به في أي مكان .

وفي أي مكان وفي أي زمان وتحت أي ظرف يجب أن تهزم الاقليمية .

غير أن المهمة الاساسية للثوريين العرب ليست هزيمة الاقليمية . انما يهزمونها لتحقيق غايتهم الاساسية : الوحدة العربية . دولة الجماهير العربية .

ولهذه المهمة ايضاً بعدها الزماني ، فهي لا تتم بالتمرد الطفولي ضد الدول الاقليمية ولكن بالبناء الواعي ابتداء من الممكن الى ما يجب ان يكون . ان هذا يعني ان للثوريين العرب مهمة ايجابية في داخل الدول الاقليمية ، وان تلك هي المهمة الاساسية .

ان أول معالم هذه المهمة هو الالتصاق بالجماهير العربية وتنظيمها وقيادتها . لا يمكن أن تستند الثورة العربية الا الى قوة الجماهير المنظمة . لا لأنها ثورة ديموقراطية فحسب بل لأن ذلك حكم التجزئة ذاتها حيث تكون الدولة هي تجسيد للتجزئة التي يجب ان تزول . وفي مواجهة الدولة لا تبقى إلا الجماهير . وهكذا تتسق الثورة العربية منطلقاً وعقيدة وحركة وغاية اتساقاً لا نعلمه في أية ثورة تاريخية من قبل . فالولاء للجماهير كمنطلق قومي ، وتحرير الجماهير كمضمون عقائدي ، وضرورة الالتحام بالجماهير بحكم طبيعة التجزئة ، ووحدة دولة الجماهير العربية كغاية ؛ تربط مصير " الثورة العربية " بمدى اعتمادها على الجماهير العربية في نضالها من أجل الوحدة واخلاصها لهذه الجماهير ، أي بمدى عمق واتساع سمتها الديموقراطية وتمثيلها لقضايا الجماهير العربية . وبهذا تصبح الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، تصبح الديموقراطية والاشتراكية شرطين جوهريين لشق الطريق الى الوحدة العربية . لا لأنها حرية للجماهير العربية فحسب ، بل لأنها – ايضاً – دعم قوي لمقدرة " الثورة العربية " اذ هي تحرير لمقدرة الجماهير العربية التي تلتحم بها وتقودها على الطريق الى الوحدة العربية ان الديموقراطية والاشتراكية في الاقاليم المتحررة تخلقان أفضل الظروف لتحقيق الوحدة العربية بما توفرانه للثورة العربية من مقدرة على الحركة الضاربة بقوة الجماهير المتحررة تلك مهمة ايجابية للثورريين العرب تضعهم وجهاً لوجه أمام كل انواع القهر والاستبداد التي تعاني منها الجماهير في الدول الاقليمية من الوطن العربي ، وتحملهم – بحكم ولائهم لتلك الجماهير – مسؤولية حماية الديموقراطية والغاء الاستغلال في كل مكان من الوطن العربي ، وفي قلب التجزئة ذاتها . ولا بد من أن يكونوا في هذا على مستوى مسؤوليتهم ليكونوا ثوريين عرباً حقاً ، أي ليظلوا على الطريق الى الوحدة العربية .

ومن المهام الاساسية الايجابية " للثورة العربية " أن تحرر الارض العربية من الاستعمار الظاهر والخفي . ان الوحدة العربية التي تشق الثورة العربية طريقها اليها في قلب واقع الوطن العربي تعني اقامة دولة واحدة تمارس خلالها الجماهير العربية سيادتها على الوطن العربي كله . ولا تعني غير هذا . وعلى سبيل القطع لا تعني دولة ، أو وحدة تكون فيها السيادة للدول الاجنبية سيادة مباشرة بالاحتلال والاغتصاب أو سيادة غير مباشرة يمثلها الحكم الرجعي العميل . وطبيعي أن يكون مجرد الحلم بوحدة تتحقق في الوطن العربي جميعه وثمة اجزاء منه تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة او غير المباشرة ، أو حتى وحدة جزئية مع جزء يخضع لتلك السيطرة ، حلم مريض لا يحلمه الثوريون العرب . فإن مثل تلك الوحدة ليست أكثر من وضع امكانيات جزء من الوطن العربي تحت سيطرة أعدائه . أي وضع التجزئة تحت حماية قوة خارجية تضاف الى قوة الاقليميين . وهو ما يعني تماماً تعويق الوحدة العربية بالاضافة الى خيانة

الجماهير العربية ذاتها . ان هذا يضع الثوريين العرب وجهاً لوجه أمام مسؤوليتهم في تحرير الأرض العربية واسقاط الرجعية العميلة ، حتى لو لم تكن الوحدة مع الأجزاء المتحررة قابلة للتحقق فور التحرر .. ليظلوا ثوريين عرباً حقاً ، أي ليظلوا على طريقهم الى الوحدة العربية.

... الخ

كل هذا والدول الاقليمية قائمة . تحرر وديموقراطية واشتراكية في قلب التجزئة .

فكيف يلائم الثوريون العرب بين هذا النضال اليومي وبين غايتهم العظيمة : الوحدة العربية ؟ أي كيف يكون موقف الثوريين العرب من دول التجزئة ذاتها ؟

من الممكن إلى ما يجب ان يكون أيضاً .

ان الدول الاقليمية امكان ناقص ، ولكنه امكان متاح . ويكون من الغباء اسقاطه من حساب " الثورة العربية " كأداة تحقق فيها ، وبها ، غاياتها المرحلية . أي ان على " الثورة العربية " أن تستفيد من الدول الاقليمية لشق طريقها الى الوحدة العربية ، وذلك إلى أقصى حد " ممكن " . والممكن هنا ليس تحقيق " الوحدة العربية " فقد رأينا أن ذلك طريق مسدود . ولكن الممكن هو اضعاف الاقليمية ، وتحرير الجماهير العربية في كل دولة من القيود .

وليس ثمة حصر يمكن ان يحيط باوجه الاستفادة من دول التجزئة في اضعاف الاقليمية . ان كل هذه الاتصالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية ووحدة المواقف في المجال الدولي .. الخ . أي ان كل ما يمكن أن تقوم به دول التجزئة ويؤدي الى أن تستقر في اذهان الجماهير العربية فيها وحدة المشكلات ووحدة المصير ، يضعف موضوعياً ويخلخل فعلاً كثافة الاقليمية في الدول العربية . لهذا من الغباء ذلك الرفض المتشنج للاساليب التي تتبعها الدول العربية ولو في صيغة شعارات متضمنة ادانة التجزئة ولو بدون وضوح . كل هذا مفيد بشرط وحيد : ان يكون الثوريون العرب قادرين على الاستفادة منه ، فلا يسمحون للاقليميين بتقديمه كما لو كان بديلاً عن الوحدة . وهو ما يحاولونه دائماً . أي انه مع استعمال كل امكانيات الدول الاقليمية ، يجب ان يظل الثوريون العرب محتفظين بمنطلقهم القومي الى غايتهم القومية : الوحدة العربية .

كذلك من الغباء انكار او تجاهل ان لدول التجزئة امكانيات متاحة – وان كانت ناقصة – لتحقيق التحرر والاشتراكية .. ان هذا يعني امكان – ووجوب – ان يناضل الثوريون العرب في كل دولة لوضعها في مواجهة المعسكر الاستعماري الرجعي ، ولوضع قدميها على طريق الاشتراكية العربية . تلك

مهمة بديهية للثوريين العرب . فإن الحياة لن تتوقف الى أن تتم الوحدة وليس الطريق الوحدة العربية مقصوراً على الادانة السلبية ، وليست مسؤولياتهم مقصورة على أن يحلموا بالوحدة بل مهمتهم ان يحققوها ، وان يضيفوا كل يوم لبنة وحدوية بدلاً من لبنة اقليمية يقتلعونها . وهذا يحتم عليهم أن تكون قضايا التحرر والديموقراطية والاشتراكية داخل دول التجزئة ، قضاياهم ، فهم اولى بها بحكم ولائهم لأمتهم العربية .

مؤدى كل هذا ان اسقاط دول التجزئة ليس مهمة مجردة ، ولكنها مشروطة بأن يكون اسقاطها لحساب الوحدة . وقبل ان تسقط على هذا الوجه لا يجوز للثوريين العرب ان يتركوها أداة في ايدي الرجعيين أو الاقليميين ، بل لابد من ان يكافحوا في سبيل وضعها في خدمة قضية الوحدة العربية والاشتراكية والديموقراطية : ان هذا يقتضي ان يحمي الثوريون العرب دولة التجزئة المتحررة ضد عدوان استعماري وان يدعموا دولة التجزئة " الاشتراكية " ضد عدوان رجعي و أن يلتقوا في سبيل هذا بقوى أخرى في الدول العربية المتحررة والاشتراكية والديموقراطية . لقاء تتولى " الطليعة العربية " وضع ابعاده في الزمان والمكان والمضمون . غير انهم لا ينسون ابداً وما ينبغي لهم أن ينسوا ، ان مثل هذا الدعم والحماية ، مثل هذا الالتقاء والتقارب ، تكتيك ثوري من اجل " الوحدة العربية " وفي الطريق اليها .

وان نسوا فقد هلكوا .

كلمة أخرى

هذه كلمة اخرى – وليست أخيرة – نختم بها هذا الحديث . وهي عن ذلك المأزق الذي يحتاج الافلات منه الى قمة الثورية وقمة الوعي : عندما يستولي الثوريون العرب على السلطة في دولة اقليمية ولا يستطيعون أن يحققوا الوحدة ، اما لأن النضال الثوري في اقليم آخر يتعثر واما لأن مقاومة أعداء الوحدة في ذلك الاقليم اشد صلابة مما توقعت " الثورة العربية " . هنا يجد الثوريون العرب الذين عاشوا نضالهم على الطريق الى الوحدة العربية في معركة ضد " الدولة الاقليمية " قد اصبحوا هم أصحاب الدولة الاقليمية . فماذا يفعلون ؟ . انه مأزق سيجدون انفسهم فيه منذ بداية الطريق عندما تكون " الثورة العربية " قد استردت قاعدتها ، فقاعدتها تلك دولة . وهي دولة اقليمية ولو كانت قائمة على اقليميين . ولا ينفي كونها دولة انها قاعدة " الثورة العربية " ضد الاقليمية . فماذا يفعلون ؟ .

تحت أي ظرف لا يجوز أن تتحول " الثورة العربية " الى دولة اقليمية .

وفي كل الظروف يجب ان تبقى " الطليعة العربية " تنظيماً وقيادة ، فوق الدولة نظاماً وحكومة . وللطليعة العربية قاعدة الجماهير الكثيفة ، فبها تختار ديموقراطياً الحاكمين وتراقبهم وتعزلهم وتختار

غيرهم ، ولكنها لا تشغل نفسها بالحكم . بذلك تتفرغ أولاً لقيادة " الثورة العربية " ، وبذلك تتجنب ثانياً التناقض بين قيادة ثورة قومية على الطريق الى الوحدة العربية وبين تمثيل دولة اقليمية قائمة على أساس التجزئة . وذلك عن " الطليعة العربية " في القاعدة ، دولة الوحدة النواة . أما في الدول الاقليمية الأخرى ، فلا يجوز للثوريين العرب ان يتولوا الحكم فيها . فهو انحراف . ان مهمتهم اسقاطها لحساب دولة الوحدة العربية لا تحمل مسؤولية الحكم الاقليمي الفاشل . وعندما يستطيعون اسقاط دولة اقليمية سيكونون في أشد حالات الحاجة الى وعيهم القومي حتى لا يتخلوا عن غايتهم ، والى مقدرتهم الثورية حتى يردعوا أنفسهم عن مغريات الحكم الاقليمي . ان واجبهم هنا على وجه التحديد هو الغاء التجزئة لحساب وحدة فورية مع الدولة النواة ، أي الحاق الأرض التي تحررت من التجزئة بالأرض المتحررة منها ، ثم استمرار النضال من أجل مزيد من الوحدة في اقاليم أخرى . لا يجوز قط أن تتوقف " الثورة " قبل ان تتم الوحدة . لا يجوز قط ان يتوقف " الثوريون العرب " على الطريق الى الوحدة العربية . وفور كل نصر سترتفع أصوات كثيرة ، حتى من بين صفوف الثوريين العرب الذين أجهدهم النضال ، تنادي بالتوقف " قليلاً " لالقاء نظرة على الطريق . التوقف الى أن تحل " بعض " المشكلات في الاقليم المتحرر ، التوقف " بعض " الوقت حتى تدرس الوحدة فتأتي مدروسة . أو التوقف عند " بعض " أجهزة الدولة فلا تلغى دفعة واحدة لتأتي الوحدة على مراحل .. الخ . كل هذا سيقال ، لأنه قيل ولو استمعت " الثورة العربية " اليه ، لتعثرت ، ولاحتاجت الى جهد مضاعف لاعادة شق الطريق الى الوحدة . ولاحتاجت الى جهد مضاعف للمحافظة على الدولة النواة كقاعدة للثورة العربية . ولو هبت لاعداء الوحدة العربية فرصة تثبيت اقدامهم والاعداد للانقضاض عليها . باختصار ، ان التوقف على الطريق الى الوحدة العربية ، لأي سبب كان ، تحريض على الثورة المضادة .

لتتذكر " الثورة العربية " عندئذ منطلقها القومي فلا تتوه في ظلمة التردد . ولا تقع فريسة الخديعة أو التخاذل . والمنطلق القومي يعني – كما عرفنا – الا تحل مشكلات الأجزاء (الاقاليم) حلاً كاملاً وسليماً الا في الكل (الوحدة) وعلى هذا فإن الحل الثوري الوحيد للمشكلات التي تواجه " الثوررين العرب " فور اسقاطهم دولة التجزئة ، هو أن يقذفوا بالاقليم فوراً في احضان الوحدة . ولن تحل المشكلات قط بالتريث – بعض الوقت – قبل ان تتم الوحدة بل تتراكم فيصبح حلها أكثر عناء .

والمفروض ان تكون " الطليعة العربية " هناك . فلا تفاجأ بالوحدة . والمفروض انها قائدة حركة اسقاط الدولة الاقليمية ، فهي تعرف مقدماً ماذا يجب ان تفعله . وهذا الفرض يعني انه لا بد من أن تكون " الطليعة العربية " هناك قائدة في كل الاقاليم على الطريق الى الوحدة ، حتى لا يقع الثوريون العرب في مأزق يحرض على التخاذل أو الانحراف أو الردة . أي أن وجودها هو الضمان الموثوق للثوريين العرب ضد نزواتهم الشخصية . على أي حال فسيظل لازماً – موضوعياً – أن تكون " الثورة العربية " وان تظل ، فوق الدولة فلا تتحول الى دولة اقليمية .

وعندما تتخفف القيادة من عبء الازدواج وتتفرغ لمهمتها التاريخية العظمى وعندما يعف الثوريون العرب عن الحكم في غير دولة الوحدة ، ستنتصر " الثورة العربية " وتحقق الوحدة ولو كره الاقليميون . ولعل الالتزام بعدم الحكم في ظل الاقليمية أن يكون أول شروط الانتماء الى " الطليعة العربية " لتصبح قلة ولكن نقية ، فتستحق النصر .

ذلك هو الطريق إلى الوحدة العربية .

فأين " الطليعة العربية " ؟

غير ان هذا حديث آخر .

القاهرة في أول فبراير (شباط) ١٩٦٧